دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣

انحسارُ الأصولِ وانتشارُ الفروعِ في نحوِ العربيّةِ

محمد علي رباع*

ملخص

إنّ عرضَ تراكيبِ العربيّةِ المستعملةِ في العصرِ الحديثِ على أصولِها التراثيّةِ في استخدامِ العربِ وتنظيرِ النحاةِ – يكشفُ أنّ ثَمَّ غيرَ قليلٍ من التراكيبِ المسيطرةِ الآنَ يرتدُّ إلى قواعدَ فرعيّةٍ لم تكن ترقى إلى منزلةِ الأصولِ القابلةِ للقياسِ عندَ القدماءِ، وكأنّ تلكم الفروعَ قد غالبت أصولها فطمستها أو كادت، ليصبح الفرعُ أصلاً سائراً يميتُ الأصلَ المقابلَ له أو يضعفُهُ.

وبعضُ ذلك لا يقتصرُ على ما يستعملُ وحسبُ، بل يمتدُّ إلى بعضِ التنظيراتِ النحويّةِ المحدثةِ التي تأتي، دون قصدٍ أو بيانٍ، مُهْمِلةً الأصلَ.

وتستقصي هذه الدراسةُ أنماطَ هذه الظاهرةِ ومستنداتِها، في محاولةٍ لرصدِ أبعادِها وتلمّسِ ما يمكنُ تلمُّسُهُ من أسبابٍ مفضيةٍ إليها، وهي ظاهرةٌ تكادُ تداخلُ الأبوابَ النحويّةَ كلَّها.

المقدمـــــة

مقولاتٌ مُمهِّدة

رُوِيَ عن الكســـائيِّ أنّهُ قالَ: "على ما سمعتُ من كلامِ العربِ ليسَ أحَدٌ يَلحنُ إلاّ القليلُ"، وقالَ الأخفشُ: "أنحى الناسِ من لم يُلحِّن أحدًا "، وبنى ابنُ هشامٍ اللخميُّ على ذلك فقالَ: " ومن اتّسعَ في كلامِ العربِ ولغاتِها لم يكدْ يُلَحِّنُ أحدًا"[١]، وقال ابنُ جنّي: "فالناطق على قياسِ لغةٍ من لغاتِ العربِ مُصيبٌ غيرُ مخطئٍ، وإنْ كانَ غيرُ ما جاءَ به خيرًا منه"[٢].

قد يحلو لبعضٍ؛ تَسَمُّحًا أو مُماحكةً، أنْ يتوكّأ على مضمونِ مثلِ تلكم المقولاتِ في زجِّ بعضِ ما رُوِيَ عن الأعرابِ في متنِ اللغةِ وأصولِها، ولعلّه، إنْ فعل، لا يَعدمُ مُغريًا أو مُؤنسًا في شيءٍ من قراراتِ المجامعِ اللغويّةِ[٣]، أو تنظيراتِ بعضِ اللغويّينَ المحدَثينَ ممّن أفرطوا في التساهلِ أو التسهيلِ، وإذا نحنُ ركَنّا إلى مثلِ ذلكَ وجبَ أنْ نُلغيَ من النحوِ النحوَ كلّه؛ فما من قاعدةٍ من القواعدِ الأصولِ ســـلمتْ من مواجهةِ نصوصٍ مســـموعةٍ مخالفةٍ لها، وقد قالَ الفرّاءُ: "واعلمْ أنّ كثيرًا ممّا نهيتكَ عن الكلامِ به من شاذِّ اللغاتِ ومُستنكرِ الكلامِ لو توسّعتُ بإجازتِه لرخّصتُ لكَ أنْ تقولَ: رأيتُ رجُلانِ، ولقلتَ: أردتَ عَنْ تقولَ ذلكَ"[٤] فإنّكَ واجدٌ، في نصوصٍ متناثرةٍ ممّا رُوِيَ عن بعضِ اللهجاتِ، الفاعلَ ونائبَهُ منصوبين، والمفعولَ به مرفوعًا، والمثنّى ملزمًا الألفَ عندَ بعضِهم والياءَ عندَ آخرينَ، وجمعَ المؤنّثِ السالمَ آخذًا الفتحةَ في حالةِ النصبِ، وخبرَ "إنّ" منصوباً، وأدواتِ الشرطِ الجازمةَ غيرَ جازمةٍ، وغيرَ الجازمةِ جازمةً، والمستثنى في الاستثناءِ التامِّ الموجبِ مُتبعًا، وبعضَ أحرفِ الجزمِ ناصبًا، وبعضَ أحرفِ النصبِ جازمًا، والممنوعَ من الصرفِ مصروفًا، والفاعلَ متّصلاً فعلُهُ بضميرٍ يطابقُهُ و...، وأهلُ علومِ العربيّةِ بشواهدِ ذلك عارفون؛ فإنّكَ " تكادُ تجدُ في تعدّدِ اللهجاتِ وجهًا لتجويزِ معظمِ المخالفاتِ في كلامِ المحدثين"[٥].

من ثوابتِ النظريّةِ النحويّةِ أنّها أسّستْ على جمعٍ من اللهجاتِ، ولكنّها آلفت بينها وَفْقَ منهجيّةٍ خلاّقةٍ أقصتْ جُلَّ ما كانَ مفارقًا إجماعَ تلكم اللهجاتِ، وأخرجتْ نظريّةً موحّدةً وسعتِ الخصوصيّاتِ اللهجيّةَ العريضةَ وجعلتها وجوهًا مُتقبّلةً على درجاتٍ متباينةٍ من الجوازِ والقَبولِ.

وظلّت حواشي هذه النظريّةِ تسترُ غيرَ قليلٍ من ظواهرِ الافتراقِ التي كانت تُمثّلُ خصوصيّاتٍ لهجيةً قليلاً أصحابُها ضيّقًا انتشارُها، فلا تأذنُ لها أنْ تلجَ في ما تمَّ توحّدُه وانسجامُه.

وعلى تفاوتِ مناهجِ النحويّينَ في مدارسةِ هذه الخصوصيّاتِ الضيّقةِ فقد ظلّت تتبعثُ في تنظيراتِهم على نحوٍ لا يتجاوزُ الإشارةَ المقصيةَ أو الاستشارةَ المعينةَ على تثبيتِ الأصولِ أو تفسيرِها...، وهكذا فإنّ قولَهم: "ما قيسَ

---

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
تاريخ استلام البحث ٢٠٠٢/٧/١، وتاريخ قبوله ٢٠٠٢/١٢/٢٦.

على كلام العرب فهو من كلامهم" يصبحُ محمولاً على القياس على الثوابت والأصول الغالبة، لا على ما جاءَ مضادًّا لها، وبقيت توجّهاتُ بعض النحاة النظريّةُ، التي تُفهمُ اعتدادًا بكلام العرب كُلِّه، نظريّةً في الغالب، ولربّما كانت لحظيّةَ الدافع، ونأيًا عن مدارج التأويل التي يمكنُ أنْ تُحملَ مقولةُ الكسائيِّ عليها، وأنّه يشيرُ بكلامه إلى قلّة انتشار اللحن في زمانه، فإنّ الكسائيَّ نفسَه أَلّفَ في لحن العامّة، وكلامُ ابن جنّي يتقاصرُ انفلاتُهُ في ضوء قوله، موازنًا بينَ ما يُسمعُ عن العرب: "فأمّا أنْ نقلَّ إحداهما جدًّا وتكثُرَ الأخرى جدًّا فإنّكَ تأخذُ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا؛ ألا تراكَ لا تقولُ: مررتُ بَكَ، ولا المالُ لكَ قياسًا على قول قضاعة..."[٦].

وتأسيسًا على ذلك، فنحنُ أمامَ قواعدَ عريضة محكمة أفرغَ النحاةُ الجهدَ كُلَّهُ في تثبيتها والترويج لها، ووراءَنا فروعٌ ثانويّةٌ سعى النحاةُ إلى دحرها والحدِّ من سيرورتها وكانَ ممّا يُنتظرُ أنْ تَمَّحيَ هذه من استخدام الناس، أو أنْ تظلَّ معزولةً، وعلى الرغم من انقضاء ما يزيدُ على اثني عشرَ قرنًا على تلكم النظريّة فإنّ الواقعَ في غير قليل من هذه المظاهر كانَ يسيرُ في تُجاه آخرَ؛ فالوجهُ القويُّ ظلَّ مستورًا أو أصبحَ مدحورًا، والوجهُ الآخرُ الذي كانَ محدودًا ضيّقًا أصبحَ غالبًا في استخدام الناس أو سائرًا في تنظيرات المحدَثينَ " وكأنّما انقلبَ الأمرُ؛ فانحسرت الظاهرةُ الغالبةُ إلى حدِّ القلّة، واتّسعت الظاهرةُ الضيّقةُ إلى مدى الغلبة"[٧].

حَركةُ اللغة

من المألوف أنّ اللغةَ، أيّةَ لغة، تخضعُ لسنّة التغيُّر المتواصل، ومن المشكوك فيه أنْ يُعتقدَ أنّها يمكنُ أنْ تكونَ ثابتةً في أيّة لحظة، فاللغةُ في اللحظة الواحدة تتألّفُ من بقايا ماضٍ تحوّلَ، وملامحِ واقعٍ ماثلٍ، وإرهاصاتِ تحوّلٍ مستقبليٍّ، وبتوالي الأزمانِ تتغيّرُ لغاتُ الدنيا تغيّرًا جذريًّا قد يؤدي إلى موتها أو تبدّلِ صورتها.

وقد شاءَ ربُّ العزة أنْ يُنزلَ كتابَهُ بلسانٍ عربيٍّ، وأنْ يُضمّنَهُ تَكفُّلَهُ حفظَهُ، وكأنّ علماءَ العربيّة قد استلهموا هذه المشيئةَ فسَعَوْا إلى المحافظة على صورة العربيّة التي نزلَ بها الوحيُ، ومذ أنِ استوتِ النظريّةُ النحويّةُ امتدَّ النحاةُ في جهدٍ موصولٍ إلى فحصِ مخرجاتها؛ فما انفكّوا يطاردون الأخطاءَ والسقطات بغيةَ ترميمها أو الحدِّ من تأثيرها وامتدادها، فأصبحَ التأليفُ في الأخطاء الشائعة واللحن مرافقًا للتأليف النحويِّ التحصيليِّ والتأصيليِّ.

ولعلّ استقراءَ ما جاءَ في كتب اللحن يشيرُ إلى أنّ الأخطاءَ التي عُنيتْ بتصويبها قد ظلّت، في جملتها، حيّةً ماثلةً، وظلَّ صوابُها مهجورًا؛ فعلى الرغم من سعي اللغويّين إلى تحجيمها والحيلولة دونَ استمرارها أو استقرارها فإنّها كانت تطغى على الألسن بعناد حادٍّ، ولو لم يكن مؤلفو كتب اللحن يبثّونَ فيها ما يشيعُ في مجتمعاتهم لذهبَ الظنُّ إلى أنّ موادَّ الخطأ أصبحت لدى القوم موادَّ معجميّةً يتناقلونها؛ إعادةَ تفسير أو اجتهادَ تصويب أو إنكار، إنّ قسمًا كبيرًا من الأخطاء التي نُبّهَ إليها في العصور الأولى وُجدت كما هي في كتب اللاحقينَ، بل هي ممتدّةٌ إلى يومنا هذا؛ قال داغر: "ومعَ كل ما طالعتُهُ في أثناء هذه السنينَ الطويلة من الرسائل والمقالات التي وضعَها النقّادُ وأشاروا فيها إلى الخطأ الشائع المستفيض في أقلام الكتّاب والشعراء وعلى ألسنة المتكلّمينَ والخطباء، كُنّا نرى بعينِ الحزن والأسف أنّ الفائدةَ المرتجاةَ من نقد الناقدينَ وإصلاح المصلحينَ ضعيفةُ الأثر قليلةُ الشيوع، وأنّ الخطأ اللغويَّ يتّسعُ كلَّ يوم نطاقُهُ"[٨].

وقد يكونُ هذا الملحظُ بحاجة إلى رجع نظر فاحص؛ فما الألفاظُ التي أفادت كتبُ اللحن في ردّها إلى سابق صوابها؟ وما حقولُ استعمالها؟ وما نسبةُ انتشارها؟ وما الأسبابُ التي ساعدت على ذلك؟ وما الألفاظُ التي استعصت على التحوّل إلى الصواب؟ وما الذي يمكنُ أنْ يُسعفَ على تحوّلها؟...

ثُمَّ لعلَّ إعادةَ تفحّص ما أتت على ذكره كتبُ اللحن تشيرُ إلى أنّ القومَ قد صرفوا جلَّ نظرهم إلى بنية الكلمة المفردة ودلالتها، وعلى كثرة تلكم الدراسات ووفرتها فإنّها لم تلتفت إلى القضايا التركيبيّة إلاّ عرضًا، فكتبُ لحن العامّة كما يصفُ كمال بشر "كُلُّها أو جُلُّها نهجتْ نهجًا متشابهًا من حيثُ مادّةُ البحث وطريقةُ التحليل، إنّها ركّزت جهودَها على الألفاظ ومعانيها وصورتها الاشتقاقيّة وما إلى ذلك من مسائل لا تعدو ميادينَ الصرف والثروة اللفظيّة، ولم يُعنَ منها بالأساليب أو التراكيب وطرائق نظم الكلام إلاّ آثارٌ محدودةٌ كدرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ وشرحها للشهاب الخفـاجيّ"[٩] وكأنّ القومَ قد ركَنوا إلى أنّ توجيهَ الأخطاء التركيبيّة مسطورٌ في كتب النحو، وأنّها متسبّبةٌ عن جهل مُقترفها بما في هذه الكتب أو عجزه عن استثماره، فضلاً على فشوِّ إهمال الحركات الإعرابيّة، ثمّ إنّ النحوَ أو الإعرابَ يخضعُ في العادة لقواعدَ عريضة جامعة، قد يسهلُ تحصيلُها، أمّا ضبطُ البنية فإنّه لا ينقادُ لقاعدة، فضابطةُ السمعُ والتفتيشُ في معاجم اللغة ومصادرها؛ وقد قالَ ابنُ هشام اللخميُّ: " فإنّه أوّلُ ما يجبُ على طالب اللغة تصحيحُ الألفاظ العربيّة المستعملة التي حرّفتها العامّةُ عن مواضعها، وتكلّمت بها على غير ما تكلّمت بها العربُ في ناديها ومجتمعها، فإذا صحّحها وأزالَ منها التحريفَ... كانَ ما وراءَ ذلك عليه

أقربَ وأسهلَ للطلب"[١٠].

ويكادُ هذا الملحظُ يغلبُ على كثيرٍ ممّن ألّفوا في الأخطاءِ الشائعةِ في العصرِ الحديث، والأخطاءُ التركيبيّةُ التي عُنوا بها، شيءٌ كثيرٌ منها هو ممّا يتأتّى عن القصورِ والتوهّمِ على ما سيأتي، ولكنْ، يحسنُ أنْ أشيرَ إلى ما جاءَ به نهاد الموسى من درسٍ تأصيليٍّ لظاهرةِ الإضافة، وسنفيدُ من أطرافٍ منه في كلامنا على بعضِ فروعِ الإضافة.

وكأنّ سابقَ كلامي قد يُدخلُ مُدخلاً غيرَ مرادٍ؛ وأنّ أمرَ الأخطاءِ غيرِ التركيبيّةِ فُرُطٌ ليس بذي نفعٍ؛ أو أنّ ما كانَ من العنايةِ به ما كانَ يحسنُ أنْ يكونَ، وليست المفاضلةُ بينَ فروعِ اللغةِ؛ أصواتِها وصرفِها ونحوِها؛ بمرضيّةٍ، بل إنّ الفصلَ بينها أمرٌ عرضيٌّ يُبقي على تكاملِها وتوحّدِها؛ ولكنّ اللغةَ تتأصّلُ بنظمِها وأنماطِها التركيبيّةِ، التي، إنِ اختلّت، اختلّت اللغةُ من أساسِها، ومثلُ هذا بالعنايةِ كذاك جديرٌ، وهو له عاضدٌ متمٌّ.

تدقيقٌ وتحديدٌ

انطلاقًا ممّا سبقَ نحاولُ في هذه الدراسةِ استقصاءَ مجموعةٍ من الظواهرِ اللغويّةِ في إطارِ التراكيبِ ممّا يتّصفُ بأنّ قياسَ الفصحى كانَ قد أقرَّ وجودَهُ، ولكنْ كانَ يشيرُ إلى أنّه ممّا يخالفُ الأصلَ، سواءٌ أكانَ لهجةً قليلةً أم كانَ وجهًا آخرَ غيرَ مطّردٍ قليلَ الشواهد، أو شيئًا مستحدثًا ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى إمكانِ وقوعِه، فهذه الفروعُ تقعُ في منازلَ متباينةٍ لدى المدقّقين من أبناءِ العربيّة؛ إنّها، في صورتِها الأولى عندَ القدماء، شيءٌ من قواعدَ ذاتِ وجهينِ متباينينِ في أصلِ استخدامِهما عندَ العربِ والتنظيرِ لهما عندَ النحاة، ولكنّ حركةَ اللغةِ عملت على تثبيتِ الفروعِ وانتشارِها وتراجعِ الأصولِ المقابلةِ لها وانحسارِها؛ إنْ في مستوى الاستخدامِ، وإنْ في مستوى التنظيرِ النحويِّ المتلاحقِ، وبخاصّةٍ المعاصرِ منه.

إنّ غايتي في هذه الدراسةِ تنأى عن محاكمةِ تلكم الظواهرِ في ميزانِ "لا تقل، وقل " وما تقتضيه من موازنةٍ وترجيحٍ بينَ ما نتناولُ من وجوهٍ نحويّةٍ، وإلاّ وجبَ أنْ ننغمسَ في معتركِ استقصاءِ الأدلّةِ ومناقشةِ الآراء...، إنّها تمتدُّ على نحوٍ متّجهٍ إلى تلمّسِ أنماطِها ومستنداتِها عندَ الأوائل، وواقعِها عندَ المحدثينَ، في محاولةٍ تفسيريّةٍ؛ ترصُدها وتُلقي الضوءَ على ما يمكنُ من الأسبابِ التي أدّت إلى مثلِ هذه الحركة؛ ما بالُ تلكم الوجوهِ التي ظلّ تراثُ العربيّةِ يحاولُ صدَّها قد ظلّت تتفلّتُ وتتمادى في الانتشارِ والغلبة، فأصبحت أصلاً سائرًا، يميتُ الأصلَ المقابلَ العتيقَ أو يضعفُهُ إلى حدِّ الهجرانِ في الاستخدامِ أو النكرانِ في التنظيرِ والتوجيه؟!.

وليس مفهومُ الانحسارِ بحاملي على تَتَبُّعِ تراجعِ القواعدِ النحويّةِ بصورِه كلِّها؛ فثَمَّ قواعدُ جزئيّةٌ ماتت في العربيّةِ الحديثةِ أو كادت[١١]، بل إنّ ثَمَّ قواعدَ عريضةً كانت مستقرّةً لدى القدماءِ بوجهين جائزين على سواءٍ أو تقاربٍ- غُلّبَ فيها أحدُهما على امتدادِ الزمانِ، كما نجدُ ذلك في بعضِ الوجوهِ الصوتيّةِ كما هي حالُ الإمالة[١٢]، وكما هي حالُ "ما" الحجازيّةِ والتميميّةِ، فعلى الرغمِ من تساويهما عندَ القدماء[١٣]، فقد غلبَ الوجهُ الحجازيُّ لدى الناسِ، بسببِ التركيزِ المفرطِ عليه في كتبِ النحوِ، فلم يعد من المألوفِ الآنَ أنْ نقولَ: "ما هذا بشرٌ" و"ما أنا فاعلٌ" فقد غلبَ نصبُ الخبرِ لدرجةِ التشدّقِ الدافعِ إلى نصبِه حيثُ ينبغي رفعُهُ عندَ وقوعِه بعدَ "إلاّ".

ثُمَّ ليسَ مفهومُ الانتشارِ بدافعي إلى التلبُّثِ عندَ الأخطاءِ التي تتأتّى عن تداخلِ الأنماطِ اللغويّةِ وتوهّمِ توحّدِ ما افترقَ منها، أو الأخطاءِ التي تتسبّبُ عن قصورٍ مستحكمٍ أو إشكالاتِ التقديمِ والتأخيرِ، وأمثلةُ هذه الأخطاءِ سائرةٌ منكشفةٌ بإزعاجٍ، وهي تتراءى في المعرباتِ بالعلاماتِ الفرعيّةِ وتوابعِها، أو حملِ ما يشبهُها وليسَ منها عليها، كما يتراءى في جَعلِ المتأخّرِ من ركني "كانَ" أو "إنّ" خبرًا في حالةِ كونِه اسمًا مؤخّرًا[١٤]، فتلكم، ولا جدالَ، لا وجهَ متقبّلاً يستوعبُها، وإنّما ذلك سوءُ تحصيلٍ أو قصورٌ في استحضارِ القواعدِ الموجّهة.

فروعُ ما انتشرَ من فروع

لا يخلو بابٌ من أبوابِ النحوِ من ظاهرةٍ تعدّدِ الوجوه، وإنْ كانت هذه الوجوهُ متباينةً في قوّتِها وأسبابِ نشوئِها[١٥]، ونعنى في هذا السياقِ بضربٍ مخصوصٍ منها، حدّدنا ملامحَهُ قبلاً في الوجوهِ الفرعيّةِ التي كانت قليلةً بمقياسٍ ما، ولكنّها تنامت فطغت على الوجهِ الآخرِ الذي كانَ يبذّها في قوّتِه وأصالتِه.

وما نلتقطه في هذا البابِ من ظواهرَ وأمثلةٍ ليسَ من نمطِ السقطاتِ العارضةِ لهذا الكاتبِ أو ذاك، بل هو ممّا يتكرّرُ بتوافقٍ دالٍّ على أنّه أمرٌ مكتسبٌ وَفْقَ مؤثّراتٍ موحّدةٍ متأصّلةٍ لدى جمهرةِ أبناءِ العربيّة، ولعلّ هذا يُغني عن عزوِ أنماطِ هذه الفروعِ، في تجلّياتِ استخدامِها، إلى هذا الكاتبِ أو ذاك، وسنكتفي بتدقيقِ المقولاتِ النظريّةِ الموجّهةِ لهذه الفروعِ، ونركّزُ إلى جوهرِ ما أشاعَهُ الرعيلُ الأوّلُ من النحاة، وإخالُ أنّ الفروعَ التي تتناثرُ أمثلتُها في كتبِ اللحنِ والأخطاءِ الشائعةِ ليست ممّا يستدعي مثلَ هذا التدقيق.

فروعٌ من أُصول الجملة الفعليّة

أنماطٌ مخصوصةٌ من التداخل بينَ المتعدّي واللازم

تُمثِّلُ قضيّةُ التداخل بينَ المتعدي واللازم إشكالاً ممتدًّا لدى أبناء العربيّة، وجلُّهُ يندرجُ في سياق خصوصيّات الألفاظ المفردة، وأمثلتُهُ كثيرةٌ كثرةً مفرطةً، وقد وصفَ كمال بشر ذلك بأنّه شائعٌ حتّى وصلَ درجةً تشبهُ الاطّرادَ، ومن أمثلة ذلكَ: أمكنَ لنا أنْ نفعلَ، وتحرّى عن الأمر، وحازَ على الدرجة، وهابَ منه، ويمسُّ به، وأودعتُ فيه، ولقّبوه بكذا، وتروق لي مطالعتُها... (١٦).

الكلامُ على المتعدي واللازم متشعّبٌ يطولُ إذا أردنا أن نقفَ على ملابساته كلِّها من حيثُ أصولُها اللهجيّةُ والتاريخيّةُ، وتذبذبُ بعضها بينَ التعديةِ واللزومِ وَفقًا لانحرافات في المعنى.

وقد آلفَ القدماءُ بينَ نماذجَ منها فأودعوها في باب "التضمين" سواءٌ أكانت من المتعدّي الذي استخدمَ بحرف جرٍّ كنحو: {ولا تعدُ عيناكَ عنهم} و{لا يَسَّمَّعونَ إلى الملأ الأعلى}... أم كانت من اللازم الذي جاءَ ناصبًا مفعولاً به، كنحو {ولا تعزموا عقدةَ النكاح} و{فليحذرِ الذين يخالفونَ عن أمره}... وقد قصروا ذلك على السماع، والتمسوا لبعضه معانيَ إضافيّةً وتفسيرات بيانيّةً(١٧).

ولكنْ، يبدو أنّ ثَمَّ أنماطًا مخصوصةً من هذا التداخل تنبعثُ وَفْقَ مستندات موحّدة، وعواملَ مشتركة تحيلُها إلى ما يشبهُ القواعدَ المتأصلة.

من الأصول العريضة في العربيّة أنّ قاعدةَ الحذف والإيصال، أو النصب على نزع الخافض، تتّسعُ لحذف حرف الجرّ حذفاً قياسيًّا، إذا كانَ معلومًا تقديرُهُ، داخلاً على حرف مصدريٍّ، نحو: "سعدتُ أو سُررتُ أنْ أراك أبيًّا"، والأصلُ "بأنْ أراكَ"، وسقوطُ حرف الجرّ وذكرُهُ جائزان سائران، فإذا جيءَ باسم "سُررتُ برؤيتك" امتنعَ الحذفُ، وعندي أنّ ملابسات هذا الأصل تنظيرًا واستخدامًا قد قادت إلى تعميمات في أفعال يشبهُ ظاهرُها الأفعالَ السابقةَ، وهذا ما يفسّرُ إقحامَ حرف الجرّ قبلَ المصدر الواقع مفعولاً به لفعل متعدٍّ، وأحيانًا قبلَ المصدر الواقع فاعلاً أو نائبَ فاعل، ثُمّ يمتدُّ ذلك ليستقرَّ معَ المصدر بعدَ سبكه، ومن أمثلة هذا معَ المفعول به:

سوّلت له نفسُه بأنْ يفعلَ كذا، وعيّرني بأنّي فقيرٌ، وأكّدَ على أنّه قادمٌ، وخشيتُ بأنْ، أو من أنْ يحدثَ كذا، وأتمنّى بأنْ تحضرَ، ونعلنُ بأنّنا أو عن أنّنا نرغبُ في كذا، ويمنّون عليكم بأنّهم...، ونطمعُ في أنْ نفعلَ كذا، وكلّفته بأنْ يفعلَ، ويوصي فلانٌ بأنْ تحضروا، وينوي بأنْ يصنعَ ذلك، وذكرَ المراسلُ بأنّ...، ويقرّ بأنّه...، وأعتقدُ بأنّه... وتعهّدَ بأنْ يفعلَ، ويُفضّلُ فلانٌ بأنْ تحضرَ...، ونبيّنُ بأنّنا...، وقبلَ فلانٌ بأنْ...، وقالَ بأنّه...، وأبلغتُهُ بأنْ يفعلَ، ونُدرك بأنّ الأمرَ خطيرٌ، وسَمَحَ له بأنْ يفعلَ كذا...(١٨).

وأظنّ أنّ الأفعالَ التي يغلبُ عليها أنْ تأخذَ مفعولَها مصدرًا ينزلقُ استخدامُها، في مجمله، إلى هذا المنحى، ولشدّة تمكّن حرف الجرّ فإنّه يثبتُ أحيانًا معَ المصدر بعدَ سبكه أو معَ أيّ اسم يقعُ موقعَهُ، نحو: أكّدَ على أقواله، ويَخشى من عمله، وكلّفه بالقيام...، ولا سبيلَ إلى حمل هذه الأفعال على مثل ما حملَ عليه المجمعُ قولَهم "قَبِلَ بالأمر، أو قَبِلَ بأنْ يفعلَ كذا"؛ إذ جعلَهُ جائزًا محمولاً على التضمين(١٩)، فالتضمينُ يتخلّفُ إنْ تُكلّفَ تفسيرًا لما سبقَ كلّه.

وإخالُ أنّ هذه الظاهرةَ قد انبثقت عن أنّ الناسَ حملوا هذه الأفعالَ على الأفعال السابقة التي تخضعُ لقاعدة الحذف والإيصال، ولمّا كانَ الأصل في تلكَ أنْ تكونَ بحرف الجرّ، وهو الشائعُ المستخدمُ، وتكون بلا حرف جرٍّ، وهو ما تجيزُهُ قاعدةُ الحذف – لمّا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد حُملت الأفعالُ المتعدّيةُ عليها، فظن أنّها تستخدمُ بحرف جرٍّ أو بلا حرف، وترجّحَ لدى كثير من الناس أنْ تكونَ بحرف جرٍّ.

ولم يقتصرْ هذا التوهُّمُ على المفعول به بل امتدَّ إلى إقحام حرف الجرّ قبلَ المصدر الواقع فاعلاً أو نائبَ فاعل، نحو: ذُكرَ بأنّكَ مريضٌ، ويَحسُنُ بأنْ تفعلَ كذا، ويكفيك بأنّك متفوّقٌ، ويبدو بأنّ الأمرَ خطيرٌ، ويُفضّلُ بأنْ تحضُرَ، ويظهرُ بأنّه جادٌّ، وتَبيّنَ بأنّه... ويوصى بأنْ يحضرَ، ويحقُّ لك بأنْ تعترضَ، ويؤلمُهُ بأنّك غائبٌ، ويسوءني بأنّك مريضٌ، ويسعدني بأنْ تفلحوا، ويسرّني بأنْ تنجحوا، ويفرحني بأنّك قادمٌ، وقيلَ بأنّكَ معتذرٌ، وتقرّرَ بأنْ يكونَ كذا، وثَبَتَ بأنّه غيرُ صالحٍ، ويُسمحُ له بأنْ يتخصّصَ، ويُترك لـــه بأنْ يختـــارَ...(٢٠).

وممّا يؤكّدُ اتّصالَ هذا المسلك بسابقه أنّ قسمًا كبيرًا من هذه الأفعال هي صيغٌ متحوّلةٌ عن صيغ الأفعال المتعدّية؛ فالأفعالُ المبنيّةُ للمجهول أو التي جاءت مطاوعةً لفعل متعدٍّ لواحد، نحو: "ذُكرَ، ويُفضّلُ، وقيلَ، وتَقرّرَ، وتَبيّنَ..." تسربَ إليها الوهمُ عندما كانت مبنيّةً للمعلوم فأقحمت معَها حروفُ الجرّ معَ المفعول به، ثَمَّ ظلّ مثبتًا معَها بعدَ تغيير الصيغة، والأفعالُ "يسوءُ، ويُفرحُ، ويُحزنُ" كانت لازمةً مستدعيةً حرفَ الجرّ أصالةً "فرحتُ بكذا، وسعدت بأنّك" ثَمَّ ظلَّ الحرفُ مثبتًا على الرغم من تغيّر الموقع الإعرابيّ بسبب تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعدٍّ.

وفي سياق الكلام على إقحام حرف قبلَ المصدر الواقع فاعلاً فإنّ ممّا يعجبُ منه أنْ تتساوقَ ألسنةُ الناس وتلحَّ على إقحام

"واو" قبلَ المصدرِ الواقعِ فاعلاً، ولا تخلو نشرةُ أخبارٍ عربيّةٌ يُذكرُ فيها الفعلُ " سبقَ " من هذا النمط، نحوُ: "سبقَ وأنْ جاءَ، وسبقَ وأن أشرنا، وسَبَقَ وأنْ قدّمنا..."، دونَ أنْ يكونَ لسبقَ فاعلٌ غيرُ المصدرِ. وقد أشارَ كمال بشر إلى هذا[٢١].

الأفعالُ المتعدّيةُ لمفعولين

من المتعارفِ أنّ في العربيّةِ لامًا تعرفُ بـــ "لامِ الاستعانة"، وهي حرفُ جرٍّ يُقحمُ قبلَ مفعولِ الفعلِ المتعدّي إذا قُدّمَ المفعولُ على فعلِه، نحو: {إنْ كنتم للرؤيا تعبرون} أو قبلَ مفعولِ المصـــدرِ والمشتقّاتِ نحو: {فعالٌ لمـــا يريدُ} و{مصدقًا لما بينَ يديه}[٢٢]، ثُمّ إنّ في العربيّةِ لامًا زائدةً وقعتْ في نصوصٍ قليلةٍ مقحمةً قبلَ المفعولِ به الواقعِ بعدَ فعلِه[٢٣]، ولعلّ هذه هي التي أخذت تطغى في بعضِ العاميّاتِ في نحو: [درستو للطبّ، وأكلتو للخبز...]، ثُمّ كأنّ هذه أو سابقتَها تشيعُ الآنَ في الفصيحةِ المعاصرةِ معَ الأفعالِ المتعدّيةِ لمفعولينِ على نحوٍ مخصوصٍ، وقد استقرّتْ استخدامَ هذه الأفعالِ فوجدتُهُ ضربين؛ أمّا الأوّلُ فنمطيٌّ يتقدّمُ فيه المفعولُ الذي هو فاعلُ المفعولِ الثاني في المعنى، نحو: أعطيتُ زيدًا كتابًا، ومنحتُ الفائزَ جائزةً...، ولا تغيّرَ في هذا الضربِ، وأمّا الثاني فيتقدّمُ فيه المفعولُ الثاني نحو: منحتُ جائزةَ الفائزَ، وأعطيتُ الكتابَ عمرًا، وعلّمتُ النحوَ محمّدًا، وفهّمتُ المسألةَ زيدًا، وكسوتُ الثوبَ أخاك...، وهذا الضربُ بأمثلتِه السابقةِ يكادُ ينعدمُ على ألسنةِ المحدثين، ويَعمدون إلى حشرِ لامٍ قبلَ المفعولِ الثاني "منحتُ جائزةً للفائزِ، وأعطيتُ الكتابَ لزيدٍ..." وكأنّهم يتوسّلون بهذه اللام إلى فضِّ اللبسِ الذي يمكنُ أنْ يتراءى لهم في مثلِ "أعطيت زيدًا عمرًا" فهي تَميزُ لديهم الآخذَ من المأخوذِ، أو كأنّ تلكَ اللامَ إحدى اللامين القديمتين اتّسعَ انتشارُها معَ هذه الأفعالِ.

تاءُ التأنيثِ معَ الفاعلِ المؤنّث

من الثابتِ في نصوصِ العربيّةِ وقواعدِها أنّ تاءَ التأنيثِ لا تلحقُ بالفعلِ إذا كانَ الفاعلُ محصورًا بـــ "إلاّ" ويبدو أنّ ما جاءَ خارجًا على هذا الأصلِ ممّا عُدَّ شاذًّا أو ضرورةً[٢٤] قد أصبحَ سائرًا في استخدامِ الناسِ، نحو قولِهم: "ما جاءت إلاّ هندٌ، وما فازت إلاّ جامعتُنا، وما تحضرُ إلاّ فلانةٌ" ولعلّ أصالةَ الترابطِ بين الفاعلِ وفعلِه هي التي عملت على غلبةِ هذه الظاهرةِ وانتشارِها.

أفعالُ التشريك

تقتضي الأفعالُ التي على وزنِ "افتعل" كـــ اجتمع واختصم واتّفق واستوى"، أو وزنِ "تفاعلَ" كـــ "تخاصمَ وتشارك" ... ـــ تقتضي وقوعَ، الفعلِ من اثنين فصاعدًا؛ بلفظةٍ واحدة؛ نحو: "لا يستوي البحران، وتشارك الرجلان"، أو بالعطفِ، نحو: "لا يستوي هذا وذاك، وتشارك زيدٌ ومحمّدٌ"... وعلى الرغمِ من قدَمِ التنبيهِ إلى أنّ إحلالَ " معَ " محلَّ الواوِ لحنٌ غيرُ مُتقبّلٍ[٢٥] فإنّ الميلَ إلى ذلكَ ظلَّ مسيطرًا إلى يومنا هذا، نحو: "لا يتّفقُ محمّدٌ معَ زيدٍ، وتخاصمَ بكرٌ معَ عليٍّ..." وهذا ممّا تتوالى تنبيهاتُ المحدثين إليه[٢٦].

ولربّما جاءَ هذا الانحرافُ من تحوّلٍ كلّيٍّ أصابَ الواوَ التي بمعنى "معَ" إنْ في المفعولِ معَه، وإنْ في واوِ المعيّة، وإنْ في هذا الموضعِ؛ فهذه المواضعُ، في جملتِها، تأتي باستبدالِ "معَ" بالواوِ، فيقالُ: "لو تُركَ الطفلُ معَ جدّتِه لما بكى، وسرتُ معَ سورِ الجامعةِ، وجئتُ مَعَ أخي" وكأنّ الناسَ قد أنِسوا أنْ يستخدموا التقديرَ، وأن يهجروا أصلَهُ، ثُمّ أصبحَ هذا شائعًا في كلِّ واوٍ بمعنى "معَ"، وممّا قادَ إلى تمكّنِ هذا التوجّهِ أنّ الواوَ العاطفةَ تحتملُ المصاحبةَ ولكنْ لا توجبُها، فإنْ أرادوا هذا المعنى استخدموا "معَ" بإطلاقٍ، نحو: "حضرَ محمّدٌ معَ أخيه، فرارًا من سَعَةِ الاحتمالِ في "جاءَ محمّدٌ وأخوه"، إنّ التقديرَ التعليميَّ وقصدَ المتكلّمِ البيانَ والوضوحَ قد غيّبا تلكم الواوَ.

ويماثلُ اسمُ الفعلِ "شتّانَ" الأفعالَ السابقةَ في أنّه يُتبَعُ بفاعلٍ معطوفٍ عليه أو دالٍّ على التثنيةِ أو الجمعِ بلفظِه، نحو: "شتّانَ الجدُّ والكسلُ" و"شتّانَ القائدانَ" هذا هو الأصلُ. وقد تأتي بعدَه "ما"، نحوُ: "شتّانَ ما هما "ويندرُ أنْ تُحشرَ بعدَه أو بعدَها كلمةُ "بينَ"، نحو: "شتّانَ بينَ مشرّقٍ ومغرّبٍ"، و"شتّانَ ما بينهما" وكانَ الأصمعيُّ ينكرُ هذا، وهو لدى بعضِهم من لحنِ العامّة[٢٧].

والأصلُ الأوّلُ العريضُ أصبحَ مهجورًا مستغربًا، وأصبحَ السائرُ بينَ الناسِ "شتّانَ ما بينهما" أو "شتّانَ بين هذا وذاك"؛ فقد وصفَ السامرائيُّ "شتّانَ" فرأى أنّها تُزادُ بعدَها "ما" كثيرًا، وقد تردُ من غيرِ "ما"، ومثّلَ لها بـــ "شتّانَ بينَ صنيعكم وصنيعي" ولم يُشر إلى الوجهِ الأصل[٢٨]، ومثّلَ محمود حسني لفاعلِ اسمِ الفعلِ بمثالٍ واحدٍ، شاءَ أنْ يجعلَهُ "شتّانَ ما بيني وبينَك"[٢٩].

بناءُ الفعلِ للمجهول

وردتْ عن العربِ مجموعةٌ من الأفعالِ تُلازمُ البناءَ للمجهولِ، نحو: "يُهرَعُ، ويُستَهتَرُ وامتُقِعَ، ودُهِشَ، وذُهِل ..." ويُعهدُ نطقُ كثيرٍ منها الآنَ ببنائِها للمعلومِ، نحوُ "يَهرَعُ

ويَستهتر" أو محوّلةً إلى "انفَعَلَ" نحوُ "انذهلَ، واندهشَ" وفضلاً على ذلك فإنّ صيغ البناء للمجهول يداخلُها انحرافان مطّردان، أحدُهما تنظيريٌّ والآخرُ استعماليٌّ.

أمّا الانحرافُ التنظيريُّ فإنّه ماثلٌ في بناء الماضي المضعّف للمجهول، فالأصلُ فيه أنْ يكونَ بضمِّ أوّله، نحو: "شُدَّ، وعُدَّ، ومُدَّ..." وقد أوجبَ الجمهورُ ذلك، ولكنّ بعضَهم أجازَ الكسرَ، وفاقًا للهجة بني ضبّةَ وبعضِ تميم[٣٠]، ثُمّ أطلقَ ابنُ مالك وشارحُهُ ابنُ عقيل القاعدةَ فأجازا الضمَّ والكسرَ على سواء ودونَ تفصيل، وأجازا الإشمامَ وجهًا ثالثًا[٣١]، ثم انحرفَ عبّاس حسن فأوجبَ الكسرَ إذا خيفَ اللبسُ؛ قالَ"وإذا خيفَ اللبسُ في وجهٍ من الثلاثة وجبَ تركُهُ إلى غيره، كالفعل: "عَدّ" - "ردّ" وأشباههما فإنّ فعلَ الأمرِ منهما يكونُ مضمومَ الأوّل، فيلتبسُ به الماضي المبنيُّ للمجهول إذا كانت حركةُ فائه الضمّةَ؛ إذ يقالُ: عُدّ المال، رُدّ العدوّ، فلا تتّضحُ حقيقةُ الفعل، أهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول أم فعلُ أمر؟ وفي هذه الحالة يجبُ العدولُ عن الضمِّ إلى الكسر"، ثم انصرفَ في الحاشية إلى تفسيرِ بعضِ ما جاءَ على الأصل فقالَ: "وإنّما قُرِئَ "رُدّوا" بالضمِّ قولُه تعالى {ولو رُدّوا لعادوا لما نُهوا عنه...} لوجودِ قرينة تمنعُ اللبسَ، هي: أنّ فعلَ الأمرِ لا يكونُ فعلَ شرط للأداة لو أو غيرِها"[٣٢].

وإنّما بنى عبّاس حسن هذا الانزياحَ بالقاعدة على تصوّرٍ عقليٍّ لا يستقيمُ؛ ذلك أنّ ما بدا له لَبسًا إنّما تخلّقَ من نظرِه في الألفاظِ المفردةِ بمعزلٍ عن السياق والتركيب، بل إنّ التراكيبَ التي مثّلَ بها لا تحتملُ لَبسًا أبدًا، ولا تحتملُ "المالُ" أو "العدوّ" إلاّ أنْ تكونَ نائبَ فاعل، ولا يمكنُ أنْ تكونَ فاعلاً لفعلِ أمر؛ فلا يكونُ فاعلُه اسمًا ظاهرًا، فإنْ تَخيّلَ الفاعلَ ضميرًا مستترًا "يا محمّدُ، عُدَّ المال، ورُدّ العدوّ "كشفَ نصبُهما عن بناء الفعل، فمجرياتُ الكلامِ وحركاتُ الإعرابِ تكفلُ أبدًا فضَّ هذا اللبس، ولا لَبسَ في لفظٍ مفردٍ مقتطعٍ من سياقه.

ومعروفٌ أنّ بابَ "رَدّ - يَرُدُّ" أوسعُ أبوابِ المضعّف انتشارًا، فأشباهُ الفعلين المذكورين كثيرةٌ جدًّا، ولم يكن بحاجةٍ إلى تخصيصِ الآيةِ بذاك التخريج، فقد وردَ ذاك الفعلُ مبنيًّا للمجهولِ في خمسِ آياتٍ أُخرَ وما قرأه السبعةُ إلا بالضمّ، وكَسَرَهُ بعضُهم وفاقًا لتلكم اللهجة، وليسَ خشيةَ اللبس[٣٣].

وأمّا الانحرافُ الاستعماليُّ فهو ظاهرٌ في نطقِ الأفعالِ المبدوءةِ بهمزةِ وصلٍ مبنيّةً للمجهول، فمعروفٌ أنّ "استفعَلَ وافتعل وانفعل..." تُبنى للمجهولِ بضمِّ همزةِ الوصلِ مَعَ الحرفِ الثالث؛ "اُستُقبِلَ واُحتُفِلَ واُستُدعِيَ،..." وهذا الضبطُ على ألسنةِ الناسِ عصيٌّ لايتأتّى إلاّ لمن عَرفَ وتكلّف، وإلاّ جاءَ بكسرِ الهمزةِ "اِستُقْبِلَ...".

دخولُ "قد" على "لا":

تختصُّ "قد" بالفعلِ المتصرّفِ المثبت، وهي معَه كالجزء، فلا تُفصلُ منه بشيءٍ إلاّ بالقسمِ على ما وصفَ ابنُ هشام[٣٤]، ولكنّ العربيّةَ الحديثةَ تميلُ إلى الفصلِ بينهما بـــ "لا" أو إلى إدخالِ قد على فعلٍ منفيٍّ، نحو: قد لا يفلحُ، وقد لا ينجحُ..." وهو نمطٌ شائعٌ غالبٌ، اندفعَ المجمعُ إلى إجازته، استنادًا إلى كثرته على ألسنة المحدثين، وأُنسًا بنماذجَ قليلةٍ منه وردت عندَ الأقدمين[٣٥].

ثُمَّ امتدَّ هذا المسلكُ ليعمَّ "سوف" و"هل" الدالّتين على الاستقبال، نحو: "سوف لا يحضرُ، وسوفَ لن ينجحَ، وهل لا يفعلُ كذا؟"، ودخولُ "سوف" على "لا" أو "لن" كثيرٌ بالغٌ، ولكنّه يعدُّ خطأً عندَ غيرِ واحدٍ من المحدثين ممّن عَدّوا "قد لا" خطأً[٣٦].

فروعٌ من أصولِ الجملة الاسميّة

خبرُ المبتدأ بعد "لولا" الامتناعيّة

الأصل في خبرِ المبتدأ بعدَ "لولا" أنْ يكونَ محذوفًا وجوبًا؛ لأنّه كونٌ عامٌّ، والنماذجُ القديمةُ التي ذُكرَ فيها الخبرُ بعدَها قليلةٌ جدًّا، ويبدو أنّ هذا القليلَ أخذَ ينبعثُ استخدامًا وتنظيرًا، نحو: "لولا القائدُ شجاعٌ لهزمَ الجيشُ" و"لولا اللاعبون ماهرون ما فازَ الفريقُ" و"لولا الحارسُ غائبٌ لخافَ اللصُّ" ...، ويقولون في تسويغِ ذلك: إنّ الخبرَ واجبُ الذكر؛ لأنّه لو حُذفَ لانصرفَ الذهنُ إلى كونٍ عامٍّ فيما هو كونٌ خاصٌّ لا يتحصّلُ إلاّ بذكره[٣٧].

أمّا التراكيبُ السابقةُ فمستخدمةٌ في لغة العصر، وأمّا تسويغُها فغيرُ سائغٍ أبدًا؛ إذ لا مُلجئَ إليها، وما أسهلَ أنْ تُعادَ صياغتُها لتوافقَ الأصولَ دونَ انحرافِ المحصول! ويقابلُها "لولا شجاعةُ القائدِ لهُزمَ الجيشُ" و"لولا مهارةُ اللاعبين..." و"لولا غيابُ الحارس..."، وقد قالَ ابنُ هشـــام: "فإذا أُريدَ الكونُ المقيّدُ لم يجز أنْ تقول: "لولا زيدٌ قائمٌ" ولا أنْ تحذفَهُ، بل تجعل مصدرَهُ هو المبتدأ فتقولُ "لولا قيامُ زيد لأتيتك" أو تدخل أنّ على المبتدأ فتقولُ: "لولا أنّ زيدًا قائمٌ"[٣٨].

أفعالُ القلـــوب

تقتضي أفعالُ القلوبِ المعملةُ مفعولين مباشرين أو مصدرًا سادًّا مسدَّهما، نحو: "حسبتُ الأمرَ هيّنًا" و"حسبتُ أنّ الأمرَ هيّنٌ"، وقد ظلّ النمطُ الأوّلُ محتفظًا بصورته الأولى، ولكنّ النمطَ الثاني بدأ يميلُ إلى إقحامِ باءٍ قبلَ المصدر، نحو:

"حسبتُ بأنّه غاضبٌ" و"أظنّ بأنّكَ قادمٌ" و"زعمَ بأنّ الوفاءَ مفقودٌ" و"يخالُ بأنّك مخطئٌ"...[٣٩].

ولم يكن هذا معهودًا في العربيّة إلاّ في الفعل "علم" الذي ورد مرّةً واحدةً في القرآن مُتبعًا بالباء؛ {ألم يعلمْ بأنَّ الله يرى} ولا أظنُّ أنّ هذا التفرّدَ العزيزَ في "علمَ" قد سُحِبَ على بقيّة الأفعال، وقد يكونُ حملُها على ما حُملت عليه الأفعالُ المتعدّيةُ التي سبقَ ذكرُها، أقربَ وأيسرَ.

وتتميّزُ "هَبْ" بأنّ مفعوليها يكونان صريحين، ومن القليلِ لدى القدماءِ أنْ تدخلَ على مصدرٍ، نحو: "هب أنّي فعلتُ هذا، وهَبْ أنّ زيدًا منطلقٌ"، وقد عدّه الحريريُّ لحنًا[٤٠]، ولكنّ المجمعَ أجازَه[٤١]، ولربّما كانَ هذا المسلكُ متأتّيًا عن حملها على جلِّ أفعالِ هذا البابِ التي تدخلُ على "أنّ"، ويحسنُ أنْ يُشارَ إلى أنّ هذا الفعلَ يَشرك ما سبقَ في إقحامِ الباءِ قَبلَ "أنّ" أحيانًا، نحوُ: "هَبْ بأنّه تأخّرَ".

أفعالُ المقاربةِ والرجاءِ والشروعِ

إنّ ما ظلّ شائعَ الاستخدامِ من أفعالِ الشروعِ أخذَ ينحرفُ عمّا عُهِدَ فيه من مجيءِ خبرِه جملةً فعليّةً، وأصبحَ يستخدمُ بإقحامِ حرفِ جرٍّ قبلَ مصدرٍ من ذاكَ الفعلِ، نحو: "شرعتِ الجامعةُ في التوسُّعِ، وبدأت في تحسينِ مبانيها، وأخذت في أنْ تفعلَ أو في فعلِ كذا..."، ويتسلّطُ هذا النهجُ على خبرِ "أوشكَ" من أفعالِ المقاربةِ، نحوُ: "أوشكَ على الهلاكِ، وأوشكَ على أنْ يتحسَّنَ"[٤٢].

والأصلُ في خبرِ "كادَ" أنْ يجيءَ جملةً فعليّةً مُؤخّرةً عن اسمِها، ومن الشاذِّ أو القليلِ عندَ القدماءِ أنْ يقترنَ بـ "أنْ"، نحو: "كادَ المعلّمُ أنْ يكونَ رسولاً"[٤٣]، ولكنّ هذا القليلَ أصبحَ غالبًا في الاستخدامِ، وقد يكونُ لتقاربِ المعنى بينها وبينَ "أوشكَ" أو "عسى" أثرٌ في هذا الانتشارِ، يؤكّدُ هذا التفسيرَ، ما نجدُه من تقديمِ خبرِها على اسمِها في مثلِ "كادَ أنْ ينتهيَ الوقتُ، وكادَ أنْ يغرقَ الطفلُ، وكادت تنفطرُ مرارتي". ويمكنُ أنْ تُعدَّ كادَ التي أُتبعت بـ "أنْ" فعلاً تامًا كـ "أوشكَ أنْ... وعسى أنْ...".

والأصلُ في النفيِ أنْ يتسلّطَ عليها لا على خبرِها؛ {وما كادوا يفعلون} وتنتشرُ الآنَ زحلقتُهُ إلى الخبرِ، نحو: "يكادُ لا يذكرُ، ويكادُ لا يُرى ..."، ولم يكُ هذا معروفًا في العربيّةِ إلاّ في نصٍّ فريدٍ له روايتان، ولكنّه بدا يشيعُ بعدَ عصرِ الاحتجاجِ، وقد استندَ المجمعُ في إجازتِه هذا الأسلوبَ إلى استخدامِه في بعضِ كلامِ المفسّرين والنحويّين فضلاً على ذاكَ النصِّ[٤٤].

"كانَ" وأخواتُها

ممّا هو ثابتٌ أصيلٌ أنّ "لا" تفيدُ الدعاءَ إذا دخلت على فعلٍ ماضٍ دونَ تكرارٍ، ولم ترد "زال" منفيّةً بـ "لا" في نصوصِ العربيّةِ إلاّ لهذه الغايةِ؛ نحو: "لا زالَ منهلاً بجرعائك القطرُ"، وعلى الرغمِ من وجودِ "ما زالَ" و "لايزالُ" فإنّ ألسنةَ الناسِ أصبحت تجنحُ إلى استخدامِ "لا زال" في سياقِ الإخبارِ، نحو: "لازالَ أخوك مريضاً" و"لا زالَ الاحتلالُ جاثمًا..."[٤٥].

ومن المعروفِ أنّ "ما دامَ" لا يتقدّمُ خبرُها على اسمِها، وأنّ خبرَ "كانَ" وأخواتِها لا يتقدّمُ على الاسمِ إذا كانَ الخبرُ جملةً فعليّةً فيها ضميرٌ عائدٌ على الاسمِ، ولكنْ، ممّا يُؤلَفُ الآنَ أنْ نجدَ قولَهم: "ما دام يحبّني أبي، وكانَ يدرسُ محمّد، وكانَ قد وقعَ حادثٌ، وكانت قد جرت مظاهراتٌ...."[٤٦].

وممّا ينبعثُ في استخدامِ "ما دام" أنْ تجيءَ مُتبعةً بمصدرٍ سادٍّ مسدَّ اسمِها وخبرِها، نحوُ: "ما دامَ أنّه مريضٌ، وما دامَ أنّهم فعلوا هذا"[٤٧].

ويبدو أنّ "انفكّ" قد أصابَها ما أصابَ أفعالَ الشروعِ من إقحامِ حرفِ جرٍّ معَ خبرِها، ولكنّها اختصّت بـ "عن"، نحو: "لا ينفكُّ عن المحاولةِ" و"لا ينفكُّ عن الشكِّ"...[٤٨].

فروعٌ من أسلوبِ الاستثناء

الأصلُ في الاستثناءِ التامِّ المنفيِّ أنْ يُبدَلَ المستثنى من المستثنى منه، أكّدَ ذلكَ سيبويه وأشارَ إلى أنّ النصبَ على الاستثناءِ فيه لهجةٌ، ولم يولها إلاّ إشارةً عابرةً؛ قال: "هذا بابُ ما يكونُ المستثنى فيه بدلاً ممّا نُفيَ عنه ما أُدخلَ فيه، وذلكَ قولكَ: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، وما رأيتُ أحدًا إلاّ زيدًا، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأوّل....، فهذا وجهُ الكلامِ أنْ تجعلَ المستثنى بدلاً من الذي قبلَهُ"[٤٩]، ثُمّ رَوى عن يونسَ وعيسى "أنّ بعضَ العربِ الموثوقِ بعربيّتهم يقولُ: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا"[٥٠].

وهذا الذي وصفَ سيبويه سائرٌ في نصوصِ العربيّةِ شعرًا ونثرًا، مرتجعٌ عندَ النحاةِ السابقين[٥١]، ويبدو أنّ كتبَ النحوِ في مراحلَ لاحقةٍ بدأت تميلُ إلى تمييعِ القاعدةِ لتجعلَ حالةَ النصبِ وجهًا جائزًا، فإذا وصلنا إلى العصرِ الحديثِ وجدنا مجمعَ اللغةِ العربيّةِ يقرّرُ أنّ المستثنى في هذه الحالةِ يُنصبُ، فعقّبَ شوقي ضيف على ذلك فقالَ: "ينبغي أنْ تُعرضَ على الناشئةِ حالةُ البدليّةِ؛ لأنّها جاءت في القرآنِ الكريمِ... [وجاءَ بنماذجَ]... فلا بدَّ من النصِّ على جوازِ البدليّةِ فيها حتّى لا تكونَ البدليّةُ في الآياتِ القرآنيّةِ المذكورةِ غريبةً"[٥٢].

وجاءَ أحمد مختار عمر بمثل ما جاءَ به المجمعُ؛ فقد ذكرَ تفصيلات قواعد الاستثناء، وأشارَ إلى هذه القاعدة "٢- إذا كانَ المستثنى منه موجودًا، والاستثناءُ مسبوقٌ بنفي أو شبهه (يجوزُ النصبُ ويجوزُ الإتباعُ) إذا كانَ الاستثناءُ متّصلاً"، ثم أجملَ التفصيلَ وأعادَ التأصيلَ فقالَ: "ويتّضحُ من الأقسامِ أنّ ما عدا الاستثناءَ المفرّغَ النصبُ فيه صحيحٌ، إمّا على سبيلِ الوجوبِ أو التفضيلِ أو التخييرِ، فماذا يحدثُ لو اختصرنا القاعدةَ وقلنا: في الاستثناءِ المفرّغِ يكونُ الضبطُ بحسبِ العواملِ وفيما عداه يُنصبُ المستثنى بإلاّ"[٥٣].

وهكذا، يكونُ أولئكَ؛ رغبةً في التيسيرِ أو توانيًا عن الاستقراءِ، قد قلبوا الأمرَ فجعلوا ما كانَ لهجةً قليلةً واجبًا، وألْغَوا أو كادوا ما هو غالبٌ أصلٌ، ثُمّ ظنَّ شوقي ضيف أنّ البدليّةَ وجهٌ جائزٌ؛ فله -عندَه- بعضُ شواهدَ في الذكرِ الحكيمِ، وما درى أنّ جلَّ ما جاءَ في القرآنِ من هذا النمطِ جاءَ بالإبدالِ، والنصبُ فيه جدُّ قليلٍ، لا تخلو مواطنُهُ من تعدّدِ القراءاتِ واحتمالاتِ التأويلِ.

ولا يخرجُ جلُّ المحدثينَ عمّا ذهب إليه المجمعُ أو شوقي ضيف؛ فالحلوانيّ يشيرُ إلى هذه القاعدةِ كالتالي: "جوازُ النصبِ وغيره: ويجوزُ نصبُه إذا كانَ الكلامُ قبلَ إلاّ تامًّا، مثلُ: ما جاءَ القومُ إلاّ سعيدًا، ويجوزُ هنا وجهٌ آخرُ، وهو جعلُ الاسمِ بعدَ إلاّ بدلاً"[٥٤]، وقال محمود حسني: "يجوزُ نصبُهُ أو إتباعُهُ للمستثنى منه على البدلِ إذا كانَ الاستثناءُ غيرَ موجبٍ متّصلاً"[٥٥].

وجليٌّ أنّ النصبَ على الاستثناء هو المقدّمُ لديهم، وأنّ الإتباعَ الذي كانَ وجهَ الكلامِ عندَ سيبويه يذكرُ، إنْ ذُكِرَ، على استحياءٍ.

ومن فروعِ الاستثناءِ أنّ الأصلَ في "خلا" و"عدا" أنْ تكونا فعلين، والجرُّ بهما لهجةٌ قليلةٌ بالغةُ القلّة، وأمّا "حاشا" فالأصلُ فيها أنْ تكونَ حرفَ جرٍّ، وجعلُها فعلاً لهجةٌ قليلةٌ، ولا يجوزُ سبقُها بـــ "ما" المصدريّة، وفي تأصيلِ ذلك قالَ سيبويه: "وأمّا عدا وخلا فلا يكونان صفةً [يقصدُ الجملةَ] ولكنْ فيهما إضمارٌ كما كانَ في ليسَ ولا يكونُ، وهو إضمارٌ قصّتُهُ فيهما قصّتُهُ في لا يكونُ وليسَ، وذلكَ قولكَ: ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا، وأتاني القومُ عدا عمرًا...، وتقولُ أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتوْني ما خلا زيدًا، فما هنا اسمٌ"، ثُمَّ قالَ: "وأمّا حاشا فليسَ باسمٍ، ولكنّه حرفٌ يجرُّ ما بعدَهُ، كما تجرُّ حتّى ما بعدَها، وفيه معنى الاستثناءِ، وبعضُ العربِ يقولُ: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعلُ خلا بمنزلةِ حاشا...، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ: ما أتوْني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا؟"[٥٦].

فـــ "حاشا" حرفُ جرٍّ ليسَ غير، ولا يجوزُ سبقُها بـــ "ما"، و"عدا" و"خلا" فعلانِ، والجرُّ بـــ "خلا" "قليلٌ"، وقالَ ابنُ يعيشَ عن "عدا" و"خلا": "وإنّما كانَ المستثنى بهما منصوبًا لأنّهما فعلان ماضيان... وبعضُ العربِ يجعلُ "خلا" حرفَ خفضٍ... وأمّا عدا فهي فعلٌ ولم يحكِ سيبويه ولا أبو العبّاسِ المبرّدُ فيها الحرفيّةَ، وإنّما حكاها أبو الحسنِ الأخفشُ، فعدَّها معَ خلا ممّا يجرُّ"، ثُمّ نصّ على أنّ "حاشا" حرفُ جرٍّ"[٥٧].

وأخذت كتبُ النحوِ اللاحقةُ تميلُ إلى التقريبِ بينَ هذه الأدواتِ في مقولةٍ عامّةٍ تُتبعُ بالتخصيصِ إلى أنْ جاءَ المحدثون فجعلوها في عنوانٍ واحدٍ مشتركِ التفاصيلِ؛ قال محمود حسني: "من أقسامِ أدواتِ الاستثناءِ ما ينصبُ ويجرُّ: خلا، عدا، حاشا. إذا خلت من "ما" جازَ لكَ أنْ تجعلَها أفعالاً فتنصبَ ما بعدَها كما مَرَّ، وجازَ لكَ أنْ تجعلَها حروفَ جرٍّ فتجرَّ ما بعدَها..."[٥٨] وهذا ما نجدُهُ عندَ مجملِ المحدثين، ونجدُ لديهم أنّ دخولَ "ما" على هذه الثلاثِ يمنعُ الجرَّ بها، لا فرقَ في ذلكَ بينَ "حاشا" ونظيرتيها[٥٩].

ولعلّ التقاربَ في المعنى بينَ هذه الأدواتِ هو الموصلُ إلى ذلك التعميمِ؛ فلا نلمسُ الآنَ فارقًا بينَ قولنا: "ما أتاني القومُ خلا عبدَ الله" وقولنا: "ما أتاني القومُ حاشا عبدِ الله"؛ ولذا جنحَ أولاءِ إلى جعلِ الحكمِ واحدًا، ولربّما عزّزَ هذا المسلكَ أنّ "حاشا" قليلةُ الاستخدامِ في العربيّةِ المعاصرةِ.

ذاك انبعاثٌ لقواعدَ فرعيّةٍ في مستوى التنظيرِ، ولا أجدُ ما يدعو إلى تتبُّعِ تجلياتِه في الاستخدامِ، ويمكنُ أنْ نرصدَ جوانبَ إضافيّةً، في مستوى الاستخدامِ لدى طوائفَ كثيرةٍ من الناسِ منها، مثلاً، إقحامُ "عن" بعد "عدا"، نحو: "يملكُ فلانٌ مزرعةَ عدا عن بيتٍ، وعدا عن كونه، وعدا عن ذلك..." وأمثلةُ ذلك لدى غيرِ واحدٍ ممّن عُنوا بالأخطاءِ الشائعةِ واللحنِ، وهو ممّا نبّهَ إليه عبد القادر المغربيّ وشاكر شقير[٦٠].

وممّا نبّها إليه، وظلّ منتشرًا متفشّيًا إلى يومنا هذا، الفصلُ بحرفِ جرٍّ بينَ "سوى" أو "غير" ومجرورِهما المضافِ إليه[٦١]، وهذا غالبٌ على "سوى"، نحو: "لا يقضي سوى على بعضِ أعدائه" و"لم نجد مكانًا سوى في الشريطِ الأخضرِ" و"لم يُصب سوى بخدوشٍ" و"لم تكن فصولُها سوى من نسجِ الخيالِ" و"لا يحقُّ سوى للإلهِ" و"ما ذهبتُ سوى إلى زيدٍ" ... وهو قليلٌ معَ "غير"، نحو: "ما أخافُ غيرَ من فلانٍ".

وهذه الظاهرةُ مطّردةٌ مَعَ الأفعالِ اللازمةِ، وليسَ الإشكالُ في إقحامِ حرفِ الجرِّ، بل في استخدامِ "سوى" أصلاً، ويتبدّى لي أنّ هذه الظاهرةَ قد انتشرت بسببِ تعميمِ القاعدةِ التي تنصُّ على أنّ "سوى" و"غير" اسمان يستخدمان في الاستثناءِ بمعنى "إلاّ"، وكانَ ينبغي أنْ يُستدركَ على هذا التوجيهِ بحاشيةٍ تنصُّ على امتناعِ "سوى" إذا كانت "إلاّ" متبوعةً بشبهِ

جملة، وهو ممتنعٌ مطلقًا معَ الأفعالِ اللازمةِ... وما كانَ ألطفَ ما ذهبَ إليهِ سيبويه والفرّاءُ وغيرُهما من أنّ " سوى " ظرفٌ، ولا تخرجُ عن الظرفيّةِ إلاّ للضرورةِ[٦٢]، فليتها لم تحشر مَعَ أدواتِ الاستثناءِ.

فروعٌ من أُسلوبي الاستفهامِ والشرطِ

من المألوفِ السائرِ أنْ يستخدمَ المحدثونَ تعبيراتٍ مثلَ: "هل هذا يفيدُك؟" و"هل هذا يُعجبُك؟" و"هل الكذوبُ يصدقُ؟" و"أينَ أخوك يعملُ؟" و"متى الأمرُ يهونُ؟" وما شاكلَ هذا من تعبيراتٍ يُقدَّمُ فيها الاسمُ على الفعلِ بعدَ أدواتِ الاستفهامِ، وقد أجازَ المجمعُ هذه الأنماطَ[٦٣].

ويُؤخذُ المحدثونَ بالتنظيرِ لحالاتِ المشغولِ عنه فيجعلونَ من ذلكَ قاعدةً عامّةً مطلقةً تتمثّلُ في وجوبِ نصبِه "بعدَ أدواتِ الاستفهامِ، مثلُ: هل زيدًا رأيته؟"[٦٤]، ومثلِ الحلوانيِّ، بعدَ أنْ أوجبَ النصبَ بـــ "هل الدرسَ حفظتَهُ؟"[٦٥].

ولكنْ، من المستقرِّ الثابتِ لدى نحاةِ العربيّةِ ومؤسّسيها أنّ العربيّةَ لم تَألفْ هذه الأنماطَ إلاّ في ضرورةِ الشعرِ أو في لهجاتٍ ضيّقةٍ؛ قالَ سيبويه: "وحروفُ الاستفهامِ كذلكَ لا يليها إلاّ الفعلُ، فإنْ قلتَ: هل زيدًا رأيت؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قَبُحَ، ولم يجُز إلاّ في الشعرِ، لأنّه لمّا اجتمعَ الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصلِ"[٦٦]، وقالَ: "واعلم أنّ حروفَ الاستفهامِ كلَّها يقبحُ أنْ يصيرَ بعدَها الاسمُ إذا كانَ الفعلُ بعدَ الاسمِ، لو قلتَ: هل زيدٌ قام؟ وأينَ زيدٌ ضربتَهُ؟ لم يَجُز إلاّ في الشعرِ، فإذا جاءَ في الشعرِ نصبتَهُ إلاّ الألفَ فإنّه يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ..."[٦٧]، وحدُّ الكلامِ في الاستفهامِ تأخيرُ الفعلِ[٦٨]، ولكنّهُ أخرجَ الهمزةَ من هذا التحديدِ[٦٩].

وواضحٌ أنّه لا يجوزُ تقديمُ الأسماءِ المخبرِ عنها بجملٍ فعليّةٍ بعدَ أيِّ أداةٍ من أدواتِ الاستفهامِ عدا الهمزةِ التي يجوزُ التصرّفُ معها، وواضحٌ، كذلكَ، أنّ حالةَ نصبِ المشغولِ عنه المذكورةَ كانت تختصُّ بالضرورةِ الشعريّةِ، ولكنْ، يبدو أنّه كانَ ثَمَّ بوادرُ ميلٍ إلى مثلِ هذه الضروراتِ، ثُمَّ أصبحت وجهًا ممتدًّا في تنظيراتِ المحدثينَ دونَ تحفّظٍ، وقد يكونُ ذلك من بابِ تعميمِ الحكمِ الذي انفردت به الهمزةُ لينسحبَ على أدواتِ الاستثناءِ كلِّها، دونَ تنبيهٍ إلى ما بينَها وبينهنّ من فوارقَ، أو لعلّهم أدخلوا هذا الوجهَ بأثرٍ من بعضِ أدواتِ الشرطِ؛ لأنّها تختصُّ بالأفعالِ، فحملوا قولَ القدماءِ في الاشتغالِ "إذا وقعَ بعد ما يختصُّ بالفعلِ" على محملِ التعميمِ دونَ تفحُّصٍ أو تدقيقٍ.

وغيرُ منكرٍ أنّ ثَمَّ توافقًا بينَ أدواتِ الشرطِ وأدواتِ الاستفهامِ في أنّها ممّا له حقُّ الصدارةِ، وممّا يختصُّ بالدخولِ على الأفعالِ، ولكنّه توافقٌ لا ينقادُ بصورةٍ دائمةٍ، بل إنّ ثَمَّ تمايزًا داخليًّا بينَ أدواتِ كلٍّ أسلوبٍ، فالعربُ لم تتوسّع في استخدامِ أدواتِ الاستفهامِ إلاّ في الهمزةِ، ولم تتوسّع في أدواتِ الشرطِ إلاّ في ثلاثٍ، هنّ: "إنْ وإذا ولو"، فهذه الثلاثُ هي بعضُ ما يُقصدُ بقولِهم في بابِ الاشتغالِ"... إذا وقعَ المشغولُ عنه بعدَ ما يختصُّ بالفعلِ"، ومن الضرورةِ أو الشاذِّ المنكرِ عندَ القدماءِ أنْ يُفصلَ بالاسمِ، رفعاً أو نصبًا بينَ فعلِ الشرطِ وأيّةِ أداةٍ عدا ما ذُكرَ.

ويبدو أنّ ذاكَ التوافقَ معزَّزًا بتعميمِ عندَ بعضِ اللاحقينَ من القدماءِ، قد قادَ بعضَ المحدثينَ إلى الدمجِ بينَ أدواتِ الاستفهامِ كلِّها كما رأينا، ثُمَّ جعلوه مسحوبًا على أدواتِ الشرطِ كلِّها، قالَ محمود حسني: "يجبُ نصبُ المشغولِ عنه إذا جاءَ بعدَ أداةٍ تختصُّ بفعلٍ بعدَها، وهي أربعةٌ: أ- أدواتُ الشرطِ كإنْ وحيثما، نحو: حيثما زيدًا لقيته فأكرمه... د- أدواتُ الاستفهامِ غيرِ الهمزةِ، مثلُ "هل"، نحو: هل حقَّكَ احتفظتَ به"[٧٠].

ومن أحكامِ الاشتغالِ لدى الحلوانيِّ "وجوبُ النصبِ بعدَ الاستفهامِ والشرطِ"[٧١]، ومن ذلك لدى شوقي ضيف أنْ يقعَ بعدَ "أدواتِ الشرطِ، مثل: حيثما زيدًا تلقه فأكرمه"[٧٢].

وتعزيزًا لما اقترفه سيبويه أكّدَ ابنُ يعيشَ أنّ الاشتغالَ لا يجوزُ في الاستفهامِ إلاّ بعدَ الهمزةِ[٧٣]، ولا يجوزُ في الشرطِ إلاّ بعدَ "إنْ أو إذا أو لو"[٧٤]، وبشرطِ أنْ يكونَ الفعلُ الواقعُ بعدَ المشغولِ عنه ماضيًا أو مضارعًا مجزومًا بـــ "لم" لا مضارعًا مثبتًا[٧٥]، وليس كما مَثَّلَ شوقي ضيف "حيثما زيدًا تلقه فأكرمه"، فلا يجوزُ تقديمُ الاسمِ بعدَ "حيثما"، ثُمَّ لا يجوزُ – إنْ قُدِّمَ ضرورةً – أنْ يُتبعَ بمضارعٍ مثبتٍ.

ومنَ التجاذبِ المحدثِ بينَ أدواتِ الشرطِ، ما نجدُه في بابِ تعليقِ أفعالِ القلوبِ عن العملِ، فممّا يشيعُ استخدامًا قولُهم: "لا أدري إنْ كانَ قد حدثَ هذا" و"لا أعرفُ إذا كانَ قد حدثَ ذاكَ" و"لأرى إذا كانَ قد وصلَ"...[٧٦]، وقد أجازَ المجمعُ ذلك[٧٧]، وقالَ عبّاس حسن في ذكرِ بعضِ ما يُعلّقُ أفعالَ القلوبِ: "...ومثلُ أدواتِ الشرطِ الجازمةِ وغيرِ الجازمةِ في نحوِ: لا أعلمُ إنْ كانَ ملائمًا للسفرِ أو غيرَ ملائمٍ"[٧٨].

وسرُّ هذا الانتشارِ سرُّ ما سبقَهُ؛ ذلك أنّ التعليقَ يقعُ بأدواتِ الاستفهامِ وقوعًا مطلقًا، ولكن، لم تعهد نصوصُ العربيّةِ تعليقًا بأدواتِ الشرطِ، ولعلّ عبارةَ النحاةِ المجملةَ في تعقيبِهم على بعضِ ما يُعلّقُ بقولهم: " لأنه له حـــقّ الصـــدارةِ"[٧٩] – لعلّها جعلت كلَّ ما له حقُّ الصدارةِ معلّقًا.

ومن فروعِ الاستفهامِ التي أخذت تنبعثُ بكثرةٍ على ألسنةِ

الناس ما نعثرُ عليه من تأخير المعطوف عليه بعدَ الهمزة ليلاصقَ المعطوفَ بـــ "أم"، نحو: "أجاء زيدٌ أم عمرو؟" و"أكافأت زيدًا أم زيادًا؟" و"أعندك محمّدٌ أم عليٌّ؟" وقد أوجبَ عبّاس حسن الفصلَ بين المعطوف عليه والمعطوف كما هو متعارفٌ لدى النحاة جميعًا[٨٠]، ولكنّه سها في أثناء كلامه على النفي بعدَ الهمزة ومثّلَ بقوله :"وفي مثل: أمطرٌ نزلَ أم لم ينزل؟ لا يصحّ: ألم ينزل مطر أم نزل؟"[٨١] والوجهُ "أنزل مطرٌ أم لم ينزل؟".

ومثلُ ما سبقَ انبعاثًا وسيرورةً استخدامُ "هل" بدلَ الهمزة، واستخدامُ "أم" بدلَ "أو" أو العكسُ، نحو: "هل مقيمٌ أنتَ أم مسافرٌ؟" و"هل سافر أبوك أم لا؟"، ومعروفٌ أنّ "أم" إذا استخدمت بعدَ "هل" دلّت على الإضراب ووجبَ تكرارُ "هل" بعدَها، وليس المعنى المتأتّي عن ذلك هو المقصود في الأقوال السابقة، ومعروفٌ كذلك أنّ "أو" إذا استخدمت بعد الهمزة نحو "أزيدٌ عندك أو عمرو؟" كانَ المعنى "أأحدهما عندك؟" والجوابُ بـــ "نعم" أو "لا"، وليسَ هذا مقصودَ مستخدميه، وهذا الخلطُ قديمٌ أنبه إليه الحريريُّ[٨٢]، ومثلُه قدمًا ومنحًى استخدامُ "أو" بعدَ همزة التسوية، فالأصلُ أنْ تقعَ بعدَها "أم" وقد أشارَ ابنُ هشام إليه بقوله:"وقد أولعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأنْ يقولوا:"سواءٌ كانَ كذا أو كذا" "وعدّه لحنًا[٨٣]، ولكنّ المجمعَ أجازه[٨٤].

ولم تكن العربيّةُ تبيحُ تقديمَ العاملِ في أسماء الاستفهام عليها، ولكنْ، أصبحَ سائرًا الآنَ "فعلتَ ماذا؟ وأنتَ من؟ ومنزلُك أين؟ والسفرُ متى؟..." وقد نظرَ المجمعُ في هذه التعبيرات وأجازها، ووصف شوقي ضيف صنيعَ المجمع بأنّه تساهلٌ يجاري العاميّةَ، وقال: "ما قرّره المجمعُ من تسويغ أساليبَ خرجت فيها أدواتُ الاستفهام عن صدارتها قرارٌ ينبغي العدولُ عنه"[٨٥].

فروعٌ من المفعولات

التحذيرُ

يشيعُ بينَ الناس تنظيرًا واستخدامًا أنْ يُقالَ: "إيّاكَ الأسدَ، وإيّاكَ النميمةَ" وفي التنظير لمثله قال عبّاس حسن في تحديد ما يقعُ بعدَ إيّاك: "صورةٌ تشتمل على ذكر المحذّر ضميرًا منصوبًا للمخاطب، هو إيّاك وفروعُهُ، وبعدَه المحذّرُ منه اسمًا مسبوقًا بالواو دونَ غيرها، أو غيرَ مسبوق بها أو مجرورًا بالحرف من..."، وممّا مثّلَ به لذلك "إيّاكم تحكيمَ الأهواء السيّئة، وإيّاك إيّاك المراءَ"[٨٦].

وتقتضي أصولُ العربيّة إثباتَ تلكم الواو، ولا تبيحُ حذفَها إلاّ إذا كانت داخلةً على "أنْ" المصدريّة، فإنْ حُذفت معَها الواوُ جُعلَ المصدرُ مفعولاً لأجله؛ قال سيبويه: "واعلم أنّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: إيّاك زيدًا، كما أنّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: رأسَك الجدارَ، حتّى تقولَ: من الجدارِ أو والجدارَ، وكذلك "أن تفعلَ" إذا أردتَ إيّاكَ والفعلَ، فإذا قلتَ: إيّاكَ أنْ تفعلَ، تريدُ إيّاك أعظُ مخافةَ أن تفعلَ أو من أجلِ أنْ تفعلَ جازَ،... ولو قلتَ: إيّاك الأسدَ تريدُ من الأسد، لم يجز كما جاز في أنْ..."[٨٧] وقال ابنُ يعيش: "فإنْ قيلَ: هل يجوزُ حذفُ الواو من الأسد فتقولَ: إيّاك الأسدَ، قيلَ: لا يجوزُ ذلك"[٨٨] ولا إنكارَ أنْ يكونَ حذفُ الواو قد وقعَ في بعض النصوص القديمة، ممّا عُدَّ شاذًا أو ضرورة، ولكنّ هذا انتشرَ مزاحمًا أصلَه أو ملغيَه.

المفعولُ معه

يُنصبُ ما بعدَ الواو مفعولاً معَه إذا لم يكن صالحًا لأنْ يَشرك ما يسبقُها في الفعل، نحو: "جاءَ محمّدٌ وبدءَ المحاضرة"، أو إذا كانت مشاركتُهُ إيّاه مؤذنةً بفساد معنًى، نحو: "لو تُرك الإنسانُ وهواه لغوى "ولا مفعولَ معَه إذا لم يكن مسبوقًا بفعل أو شبهه ممّا يعملُ عملَه.

ولكنّ العربيةَ أوجبت نصبَ ما بعدَ الواو مفعولاً معَه إذا وقعَ بعدَ ضمير يتعذّرُ العطفُ عليه، سواءٌ أكانَ مسبوقًا بفعل، "جئتُ ومحمّدًا" أم لم يكن مسبوقًا، نحو: "ما لك وزيدًا؟" و"كيف بك وبكرًا؟" ولكن لا يجوزُ القياسُ على ظاهر هذا التركيب فلا يجوزُ" ما لمحمّد وبكرًا؟ وكيف أنت وعمرًا؟ "لعدم وجود عامل، ولانتفاء ما يمنعُ العطف، وقد قالَ سيبويه: "هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل، إلاّ أنّها تعطفُ الاسمَ هنا على ما لا يكونُ ما بعدَه إلاّ رفعًا على كلّ حال، وذلكَ قولُك: أنتَ وشأنُكَ، وكلُّ رجل وضيعتُهُ، وما أنتَ وعبدُ الله؟ وكيفَ أنتَ وقصعةٌ من ثريد؟ وما شأنُكَ وشأنُ زيد؟" ثُمّ قال: "وزعموا أنّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا؟ وهو قليلٌ في كلام العرب"[٨٩].

وذاكَ القليلُ غدا محلَّ العنايةِ عندَ المحدثين؛ قالَ عبده الراجحيّ: "ويكثرُ في الكلامِ استعمالُ المفعول معَهُ بعدَ الاستفهام في مثل: "كيف أنت والامتحانَ؟ ما أنتَ وزيدًا؟ مالك وعليًّا""[٩٠]، ومثلُ هذا لدى الحلوانيّ، وقد مثّلَ له بـــ "كيف أنت وخالدًا؟" و"ما أنت وسعيدًا؟"[٩١].

ولا أظنُّ أنّ هذا التنظيرَ منبعثٌ عن ذاكَ القليل بمقدار انبعاثه عن عدم التدقيق في مقتضيات التوجيه عندَ القدماء؛ وبخاصّةً أنّ تأويلَ الأمثلة السابقة يأخذُ مساحةً من العناية تشدُّ انتباهَ المتعلّمين إلى القليل وتصرفُهُ عن الأصل.

المفعولُ فيه

تعليقــه

ثَمَّ مواضعُ يُحذفُ فيها العاملُ في شبهِ الجملةِ وجوبًا؛ لأنّه كونٌ عامٌّ، منها أنْ يكونَ خبرًا أو صفةً أو حالاً، ففي مثلِ: "الكتابُ فوقَ الطاولةِ" العاملُ في الظرفِ، أو ما يتعلّقُ به، محذوفٌ وجوبًا تقديرُهُ" موجود أو يوجد" أو "كائن أو يكون"... ولكنّ هذا المحذوفَ يُستعادُ على نحوٍ فاقعٍ في الفصيحةِ المعاصرةِ، نحو: "يوجد لدينا كذا" و"...في منزلِهِ الكائنِ في شارعِ كذا" و"الكتابُ موجودٌ على الطاولةِ، أو فوقَها" و"في قصيدةٍ موجودةٍ في ديوانه".

ولعلَّ لطرائقِ التدريسِ أثرًا بيّنًا في هذا الانحرافِ وفي انتشارِهِ؛ ذلكَ أنّ المبالغةَ في التقديرِ أنزلت المقدّرَ منزلةَ المكتسبِ الأصيلِ، فَحُشِرَ في الكلامِ، ولم تكن خصوصيّةُ المثالِ قادرةً على أنْ تحولَ دونَ عمومِ النظائرِ؛ فـ"يوجد لدينا كذا" تقابلُ في القياسِ الذهنيِّ "يقيمُ لدينا... ويسكنُ لدينا..." ففعلٌ يقابلُ مئاتٍ، و"في منزلِهِ الكائنِ..." تقابلُ بـ"صديقِهِ البارعِ، والناجحِ ..." فاسمُ فاعلٍ يقابلُهُ مئاتٌ...

التبادلُ بينَ قطُّ وأبدًا

الأصلُ في استخدامِ "قطُّ" أنْ تكونَ للزمنِ الماضي المنفيِّ، والأصلُ في "أبدًا" أنْ تكونَ للمستقبلِ، المنفيِّ غالبًا، نحو: "لم أفعله قطُّ، ولن أفعلَه أبدًا" ويبدو أنّ الخلطَ في استخدامِهما قديمٌ، فخطّأه الحريريُّ وابنُ يعيشَ[٩٢]، ولكنّه ينتشرُ الآنَ، ولا يتأثّرُ انتشارُهُ بكثرةِ تنبيهاتِ المحدثين إليه، فهم لا ينفكّون يحشرون ما ماثلَ "لن أكذبَ قطُّ، وما فعلته أبدًا " معَ الأخطاءِ الشائعةِ[٩٣]، ولشدّةِ انتشارِهِ وجدنا محمود حسني يقول عن "قطّ": "ولا يجوزُ استخدامُهُ في إفادةِ المستقبلِ نحو: لن أفعله قطُّ، وإنما نقولُ هنا: لن أفعله أبدًا"[٩٤] ولكنه سها عن هذا واستخدم "أبدًا" في موضعِ "قطُّ" فقالَ في تمثيلِهِ لبعضِ أنواعِ المفعولِ المطلقِ: "عنّفَ المسؤولُ الموظّفين تعنيفًا لم يعنّفوه أبدًا"[٩٥]، وقد أجازَ المجمعُ وشوقي ضيف هذا التبادلَ[٩٦].

ويحسنُ أنْ أشيرَ إلى أنّ "أبدًا" أكثرُ استعمالاً لدى المعاصرينَ من "قطّ"، سواءٌ استعملت استعمالَها الأصيلَ أم استعمالَها الحادثَ، وهي بذلك أكثرُ دورانًا في الكلامِ، وكأنّ صورةَ استخدامِها بعدَ مضارعٍ منفيٍّ بـــ "لم"، نحو: "لم يعنّفوه أبدًا" و"لم يفعله أبدًا" قد جاءت من نصِّ القاعدةِ الذي يذكرُ "المستقبلَ والاستقبالَ" فَظُنَّ أنّه يرادفُ المضارعَ، والمقصودُ بالزمنِ المستقبلِ والزمنِ الماضي دلالةُ الفعلِ لا صيغتُه، فـــ "لم يفعل" زمنٌ ماضٍ وليسَ مستقبلاً.

التوسّعُ في نصبِ مجموعةٍ من أسماءِ المكانِ على الظرفيّة

هناك مجموعةٌ من أسماءِ المكانِ، نحو "أثناء وداخل وخارج وظاهر وباطن وخلال وإثر... "الأصلُ في استخدامها أنْ تُسبقَ بحرفِ جرٍّ، وقد ذكرَ ابنُ هشامٍ اللخميُّ أنّه لا يجوزُ قعدتُ خارجَ الدارِ وداخلَها، وأوجبَ في خارجهـــا وفي داخلها[٩٧]، ولكنّ هذا أصبحَ مطّردًا في لغةِ العصرِ[٩٨]، وقد أجازَ المجمعُ قولَ الكتّابِ " حدث هذا أثناء كذا"[٩٩]، ورأى شوقي ضيف أنّه ينوبُ عن ظرفِ المكانِ خاصّةً اسم الفاعلِ، مثل: داخلَ القاهرةِ وخارجَ مصرَ[١٠٠]، وكأنّ ألسنةَ الناسِ تأبى إلاّ أن تخرجَ على المألوفِ، أو أنْ تعوّضَ عنه بخروجٍ آخر، فإذا حذفوا حرفَ جرٍّ هنا فقد أقحموا آخرَ حيثُ لا ينبغي إقحامُه، وانتشرَ على ألسنتِهم جرُّ المفعولِ فيه باللامِ في مثلِ "ظننتُ لأوّلِ وهلةٍ" و"التقيت به لأوّلِ مرّةٍ" و"انتظر للحظةٍ" و"سأغيبُ لمدّةٍ قصيرةٍ"، و"عملت ليومين متتـــاليين"...[١٠١]

تكرارُ "بينَ" المضافةِ إلى مفردٍ ظاهرٍ

تضافُ "بينَ" إلى اسمٍ ظاهرٍ دالٍ على متعدّدٍ، نحو: "بينَ الرجلين، وبينَ الرجالِ" فإنْ جاءَ مفردًا وجبَ العطفُ عليه بالواو "بينَ هذا وذاك" و"بينَ محمّدٍ وعليٍّ" ولا تُكرّرُ إلاّ إذا دخلت على ضميرٍ "بيننا وبينهم" و"بيني وبينَ زيد".

ويبدو أنّ الميلَ إلى تكرارِها معَ المفردِ الظاهرِ قد بدأ يشيعُ في استخدامِ الناسِ منذ القدمِ، ولـــذلك أنكـــره الحـــريريُّ[١٠٢]، وتميلُ لغةُ العصرِ إلى تغليبِ هذا التكرارِ بَعْثًا لشواهدَ محدودةٍ أشارَ إليها ابنُ برّيٍّ في ردّه على الحريريِّ[١٠٣]، أو بغيةَ إحكامِ المعنى وتجنّبِ اللبسِ عندَ العطفِ على أحدِ الطرفين، فـــ "كانت حربُ الخليجِ بينَ العراقِ والدولِ العربيّةِ وأمريكا" يحتّمُ العقلُ جعلَ الدولِ العربيّةِ معَ العراقِ وفقًا لذاك التركيبِ، ولكنّ إقحامَ "بين" "قبلَ "الدولِ" يرفعُ هذا الوهمَ، ويرفعُه في مثلِ " قسمتُ المالَ بينَ زيدٍ ومحمّدٍ وبينَ بكرٍ".

ومثلُ "بينَ" في التكرارِ كلمةُ "كلّما" فهي لم تعد تستخدمُ إلاّ مكرّرةً؛ نحو: "كلّما زادت السرعةُ كلّما زادَ الخطرُ"، ولكنْ لا أصلَ لهذا التكرارِ، ويبدو أنّه من آثارِ الترجمةِ[١٠٤].

إضافةُ "حيثُ" إلى مفردٍ

"حيثُ" من أسماءِ المكانِ الملازمةِ للإضافةِ إلى جملةٍ، ولم ترد عن العربِ مضافةً إلى مفردٍ إلا في شواهدَ معدودةٍ، وقد أنكرها ابنُ يعيشَ[١٠٥]، ولكنّ هذه المنكرةَ القليلةَ غدتْ لدينا شائعةً غالبةً سواءٌ أكانَ المفردُ صريحًا أم مصدرًا متمثّلاً في

فتح همزة "إنّ" بعدَها؛ وقد أجازَ ذلك شوقي ضيف متابعًا مجمعَ اللغة العربيّة[١٠٦].

ومثلُ "حيثُ" في انتشار فتح همزة "إنّ" بعدَها كلمةُ "إذ" فالأصلُ فيها "إذ إنّ" بإضافتها إلى جملة.

وبمقدار تشبُّث ألسنة الناس بفتح الهمزة في هذين الموطنين تنشدُّ إلى نقيض ذلك؛ إلى كسرها حيث ينبغي فتحُها، وذلك عندما يكونُ المصدرُ مبتدأً في مثل "حقًا أنّه مجدٌ، ويقينًا أو غير شكٍّ أنّك مجدٌ" إذ تستخدمُ هذه الأنماطُ بكسر همزة "إنّ"، وحقًا ويقينًا هما من المفعول فيه، والتقديرُ "في حقٍّ جدّه"، ويبدو لي أنّ هذا النمطَ قد تخلّق من مزجٍ بينَ نمطين، نمطِ المفعولِ المطلقِ المؤكّد؛ "إنّه مخلصٌ حقًا" وهو ممّا لا يجوزُ تقديمُه، ونمطِ المفعولِ فيه "حقًا أنّه مخلصٌ" فجاءَ التركيبُ المحدثُ من الجمعِ بينهما، أو من اللبسِ وعدم القدرة على التمييز بينهما، أم هل يكونُ قولُ سيبويه "وسألت الخليلَ عن قوله: أحقًا إنك لذاهبٌ، فقال: لا يجوزُ"[١٠٧] دالاً على قدمِ هذا الانحراف؟

فروعٌ من الإضافة

سبقَ أنْ ذكرتُ قبلاً أنّ نهاد الموسى قد أتى على تأصيلِ جملةٍ من قضايا الإضافة، ودرسُهُ ذاكَ يتّسمُ بتتبّعٍ تفصيليٍّ مستوعبٍ، يجعلُ إعادةَ القولِ في الفروعِ التي عرضَ لها اجترارًا وتكثيرًا لأمثلةِ طاغٍ انتشارُها، ولكن، لا تثريبَ على هذه الدراسة أنْ أضمّنَها مُجملاً جوهرَ ما لديه ممّا يتآلفُ معَ هذا الذي نحنُ فيه، وهو ماثلٌ في ثلاثٍ من ستِّ المسائلِ التي درس.

فلديه "نعتُ المضافِ إلى نكرةٍ باتباعِ النعتِ عندَ الإعرابِ للمضافِ إليه دونَ المضاف"، نحو: "كيف تجمعُ كلمةَ كذا جمعَ مذكرٍ سالمٍ؟" و"شربوا ماءَ نبعٍ صافٍ" والأصلُ فيهما "سالمًا، وصافيًا"، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ، وقسمٌ منها كبيرٌ يتّصلُ بنسبٍ وثيقٍ بكلامِ العربِ؛ فهو امتدادٌ لما عُرِفَ بالجرِّ على الجوارِ.

ولديه "إدخالُ" ال "على المضافِ عندَ تعريفه" وهي ظاهرةٌ غالبةٌ في تعريفِ الأعدادِ المضافة، نحو: "الخمسة كتب"، وفي بعضِ الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ كـ"غير"، وإذا كانتْ بوادرُ ذلك قد ظهرتْ عندَ القدماءِ فإنّ المحدثينَ قد توسّعوا فيه حتّى غلبَ.

ولديه "تعدّدُ المضافاتِ إلى مضافٍ إليه واحدٍ"، نحو: إعدادُ وتقديمُ فلانٍ" و"له الحقُّ في قَبولِ أو رفضِ أيِّ عطاءٍ" وهي ظاهرةٌ يوميّةٌ، تأخذُ مدًى واسعًا في الكتابةِ هذه الأيام، وقد كانت قليلةً عندَ القدماءِ، ولكنّ المحدثين مدّوا في أبعادِها وغدت ظاهرةً ضروريّةً تستدركُ وجوهًا من حاجاتِ التعبيرِ، لعلّ الصورةَ الفصحى المقابلةَ لا تطيقُها[١٠٨]، ونشيرُ إلى أنّ المجمعَ لا حرجَ لديه من إدخالِ "ال" على العددِ المضافِ، ولا من الفصلِ بين المتضايفين بالعطف[١٠٩].

ملابساتُ التوحّدِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه

المضافُ والمضافُ إليه كالكلمةِ الواحدةِ في استخدامهما التركيبيِّ، وأظنّ أنّ هذا قد ساعدَ على بعثِ فرعينِ من فروعِ الإضافة، وهما: وصفُ المعرفةِ بمشتقٍّ نكرةٍ مضافٍ إلى معرّفٍ بـــ"ال"، أو هو توهُّمُ تعرّفِ المضافِ بتعرّفِ المضافِ إليه، واكتسابُ المضافِ التذكيرَ أو التأنيثَ من المضافِ إليه.

أوّلاً: وصفُ المعرفةِ بمشتقٍّ مضافٍ إلى معرفة

من بدهياتِ الإضافةِ غيرِ المحضةِ "اللفظيةِ" أنّها لا تفيدُ المضافَ تخصيصًا ولا تعريفًا، فنقولُ: "بفعلِ معتلِّ الآخرِ، و تلك دولٌ دائمةُ العضويّة، وذاك كاتبٌ رديءُ الأسلوب، وهو طفلٌ بطيءُ التعلّمِ..." فإذا عُرِّفَ الموصوفُ في مثلِ التراكيبِ السابقةِ وجبَ تعريفُ الصفةِ المضافةِ إلى معرّفٍ بـــ"ال"، فنقولُ: "بالفعلِ المعتلِّ الآخرِ، ورفضت الدولُ الدائمةُ العضويّة، وأخفقَ الكاتبُ الرديءُ الأسلوب، وعولجَ الطفلُ البطيءُ التعلّمِ..."، ولكنّ هذه التراكيبَ تجري في لغةِ العصرِ بتجريدِ الصفةِ من "ال"، فيقالُ: "بالفعلِ معتلٍّ الآخرِ، ورفضت الدولُ دائمةُ العضويّة...".

وإخالُ أن سيطرةَ قاعدةِ الإضافةِ المحضةِ التي تقتضي اكتسابَ المضافِ التعريفَ من المضافِ إليه؛ "باب الدار، وعنوان الدراسة..." قد قادت إلى هذا التوهّمِ، فسُحِبَت على الإضافةِ غيرِ المحضةِ ظنًّا أنّ المضافَ قد اكتسبَ التعريفَ من المضافِ إليه.

وقد وقفَ أحمد مختار عمر على قولهم: "الدول الخمس دائمة العضويّة" وخرّجَهُ على البدل[١١٠]، ولكنْ، لا يمكنُ انطباقُ ذلك على غيرِ قليلٍ من أمثلةِ هذه الظاهرة، بل لعلّ معنى البدليّةِ غيرُ مقصودٍ أصلاً.

ثانيًا: اكتسابُ المضافِ التذكيرَ أو التأنيثَ من المضافِ إليه

ممّا هو قديمٌ قليلٌ أنْ يكتسبَ الاسمُ المذكّرُ تأنيثًا من إضافتِه إلى مؤنّث، أو أنْ يكتسبَ المؤنّثُ تذكيرًا من إضافتِه إلى مذكّر، نحو: "إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوًى" و"قطعت بعضُ أصابعه"[١١١].

وقد غدا هذا القليلُ أمرًا غالبًا، لا يسلمُ من مجانبتِه إلاّ من عرفَ وتوخّى التدقيقَ، ومن أمثلةِ ذلك: "مثلُ هذه الأمورِ

معروفةٌ" و"معظمُ الأسبابِ تؤكّدُ" و"إنّ أكثرَ تراكيبها عاميّةٌ" و"لم تحضر سوى امرأتين" و"لم تأتِ غيرُ طبيبتين" و"كيف سنقضي نصفَ الساعة الباقية" و"بعضُ الدولِ لا تقبلُ"[١١٢]، وهي أنماطٌ متحركةٌ، تارةً بتأنيثِ خبرِ المذكّرِ، وتارةً بإلحاقِ فعلِه تاءَ التأنيثِ. ومن بابِ تذكيرِ المؤنثِ "غالبيّةُ الطلاّبِ يرغبون"، وقد يكتسبُ المضافُ المفردُ الجمعَ من المضافِ إليه، نحو: "مثلُ هؤلاءِ لا يريدون" و"بعضُ المشاركين متغيّبون".

وأغربُ ممّا سبقَ أنْ يُعادَ الضميرُ على شيءٍ في شبهِ جملةٍ وقعت وصفًا، نحو: "نسبةٌ كبيرةٌ من المثقّفين يجنحون إلى..." و"إنّ كثيرًا من العائلاتِ لا تنسى" و"قسمٌ من الموظّفاتِ لا يقبلن الأجرَ...".

فروعٌ من العطف

الحذفُ

تتّسعُ العربيّةُ لحذفِ المعطوفِ عليه قبلَ أحرفٍ مخصوصةٍ هي الواوُ والفاءُ و"أم" و"لا"، شريطةَ تعيُّنِه وانتفاءِ اللبسِ[١١٣]، ولكنّها لم تعهد هذا الحذفَ معَ "حتّى"، وغيرُ المعهودِ هذا أصبحَ سائرًا مألوفًا، نحو: "يعترفُ بذلك حتّى المتعاطفونَ معَ إسرائيلَ، ودون أنْ يُعرضَ على المجلسِ حتّى مشروعُ قرارٍ، ولم يقرأ حتّى الصحفُ، ولم ينجح في أن يكونَ حتّى عضوًا في مجلسٍ قرويٍّ، وتركَ الخلافُ أثرَهُ حتّى على العلاقاتِ الثقافيّةِ...، ولسيرورةِ هذا النمطِ أجازه المجمعُ، وأكّدَ جوازَه وتأويلَه شوقي ضيف[١١٤].

والأصلُ في الواوِ العاطفةِ أنْ تُكرّرَ معَ كلِّ واحدٍ من المعطوفاتِ، وقد بدأ الناسُ يميلون إلى حذفِها مطلقًا، أو إلى الاكتفاءِ بذكرِها معَ ما يقعُ آخرًا، نحو: "فصولُ السنةِ هي الربيعِ، الصيفِ، الخريفِ، الشتاءِ "وأمثلةُ هذا تفوقُ الحصرَ، وقد عدّه نهاد الموسى أثرًا من آثارِ الترجمةِ[١١٥]، وأجازه عبّاس حسن ملتمسًا له بعضَ شواهدَ[١١٦].

تعدّدُ أحرفِ العطف

لا يجوزُ أنْ يدخلَ حرفُ عطفٍ على حرفِ عطفٍ آخرَ، ومن القليلِ البالغِ القلّةِ ما وقعَ من دخولِ "بل" على الواوِ[١١٧]، وقد نما هذا القليلُ واتّسعَ، ثُمَّ امتدَّ ليشملَ الجمعَ بينَ أصنافٍ شتّى من أحرفِ العطفِ، نحو: "جاءَ أخوك وثُمّ أبوك، وقاومَ وثمّ استسلمَ، وفي مصرَ بل والعالمِ العربيِّ، وأستمعُ إلى كلامِ المثقّفين بل والمتخصّصين في العربيّةِ، ولا أعرفُ هذا الموضوعَ بل وحتّى مغزاه، ولا أعرفُ اسمه بل ولا حتّى اسمَ أخيه، وحتّى ولو كانَ صديقًا..."[١١٨]، وكأنّهم جرّدوا هذه الأحرفَ من معنى العطفِ، فظنّوا أنّ " ثُمَّ " للترتيبِ فقط و"بل" للإضرابِ.... فاحتاجوا إلى حرفٍ يعطفُ وحرفٍ يرتّبُ،....

زيادةُ الواوِ

من الجملِ الحاليّةِ التي تمتنعُ معَها الواوُ الجملةُ الاسميّةُ الواقعةُ بعدَ عاطفٍ يعطفُها على حالٍ، والجملةُ الفعليّةُ الماضويّةُ الواقعةُ بعدَ " إلاّ "، نحوُ: {فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون} و"ما زرتُه إلاّ أكرمني"، وما وردَ مقترنًا بالواوِ من هذا النمطِ عُدَّ شاذًّا عندَ جمهورِ النحاةِ، ولحنًا غيرَ جائزٍ عندَ غيرِ واحدٍ من المحدثين[١١٩]، وهذا الشاذُّ القليلُ، وسابقُهُ المفقودُ أصبحا سائرين، نحوُ: "جاءَ راكبًا أو وهو ماشٍ، ولم يترك سؤالاً إلاّ وسأله، وما ارتقى كرسيَّ الخطابةِ إلاّ وسحرَ الألبابَ".

ويبدو أنّ إقحامَ الواوِ بعدَ "إلاّ" قد جاءَ من حملِ هذا النمطِ على الجملةِ الاسميّةِ الواقعةِ بعدَ "إلاّ" إذ لا تمتنعُ الواوُ معَها.

وتطّردُ زيادةُ الواوِ قبلَ النعتِ في موقعين، قبلَ الاسمِ الموصولِ الواقعِ نعتًا، نحو: اختتمت الجمعيّةُ دورتَها التاسعةَ والتي أكّدت فيها...، وناقشت القضايا المطروحةَ والتي تعالجُ كذا..."، وقبلَ "أيّ"، نحو: "صاحبتُ رجلاً وأيَّ رجلٍ، وكان صديقًا وأيَّ صديقٍ"[١٢٠].

وتكثرُ تلكم الزيادةُ قبلَ أداةِ التشبيهِ أو بعدَها، نحو: "كما وأنّه شاعرٌ، وظهرَ الأمرُ وكأنّه مؤامرة، وبدا وكأنّه مريضٌ"[١٢١]، وكأنّ هذه الزيادةَ قد جاءت من حرصٍ على زيادةِ الربطِ بينَ السابقِ واللاحقِ.

وبقيَ أنْ نشيرَ إلى أنّ المجمعَ قد أجازَ إقحامَ الواوِ بعدَ "لا سيّما" في مثلِ "أقدّرُ الجنديَّ لا سيّما وهو في المعركةِ"، وهو إقحامٌ مستغربٌ عندَ غيرِ واحدٍ من النحاةِ القدماءِ، وإنْ كانَ استخدامُه أو إجازتُه قد وقعَ في كلامِ بعضِهم[١٢٢]، ولكنّ هذا أصبحَ أمرًا غالبًا، نحو: "لا سيّما وقد حدثَ كذا، ولا سيّما وهم محاصرون، ولا سيّما والعربُ عاجزون، ولا سيّما وأنّه بارعٌ، ولا سيّما وهيَ لا ترغبُ في ذلك...".

أسماءُ الإشارةِ وتوحّدُ حرفِ الخطاب

قد تلحقُ أسماءَ الإشارةِ كافٌ دالّةٌ على الخطابِ، والأصلُ فيها أنْ تكونَ على وفقِ المخاطبِ جنسًا وعددًا، نحو: "يا زيدُ تلكَ قضيّةٌ، ويا هندُ تلك... ويا رجالُ تلكم... ويا نساء تلكنّ، وللمثنّى تلكما، ومثلُ ذلكم يقالُ في "ذلك"، ولا علاقةَ للمشارِ إليه بهذا الضبطِ.

وقد آلت، لدينا، تلكم الكاف بصيغةِ المفردِ المذكّرِ – دونَ

التفات إلى تغيّر المخاطَب، ولعلّنا نجدُ في التراث النحويّ أنّ لهجةً ضيّقةً كانت تصنعُ صنيعَنا، ولكنّها كانت لهجةً جانبيّةً قليلةً كما يذكرُ ابنُ يعيش[١٢٣].

وإخالُ أنّ انتشارَ هذا الوجه لا يعودُ إلى كونه لهجةً قديمةً انبعثت وامتدّت، ولربّما جاءَ بأثرٍ من تغيّب الأداء الطبيعيّ للعربيّة، بعدَ أن انحسرت أنْ تكونَ لغةَ الحياة عندَ أهلها، وأصبحت تُتَعَلَّمُ من النصوص المكتوبة، وفي هذه يجري الحديثُ المرسلُ على وَفْقِ المخاطبِ المذكّرِ، كما هي الحالُ في أعرافِ المجتمع[١٢٤].

الوقفُ

ممّا يبدو ملمحًا غالبًا ما نجدُهُ في الوقف على المنصوب المنوّن أو على الأسماء المنقوصة أو المقصورة التي يلحقُها تنوينٌ.

أمّا المنصوبُ المنوّنُ فالأصلُ فيه أنْ يوقفَ عليه بالألف دونَ تنوين، بيدَ أنّ أبناءَ العربيّة الآنَ يجنحون إلى التشدّق بإظهاره.

وأمّا الأسماءُ المنقوصةُ فالأصلُ أنْ يكونَ الوقفُ على غيرِ المعرّف وغيرِ المضاف بحذف الياء في حالتي الجرّ والرفع، ويقتضي ذلك حذفَ تنوين التمكين من المنصرف وتنوين العوض من الممنوع من الصرف، هكذا: جاء قاضْ، وذهبت إلى نادْ، وهذه ملاهْ، وبنوادْ. فهذا هو الكلامُ الجيّدُ الكثيرُ كما يصفُ سيبويه، وهو يشيرُ إلى أنّ يونسَ وأبا الخطّاب الأخفشَ قد رَويا أنّ للعرب لهجةً تثبتُ الياءَ فيقولون: هذا غازي، وبغازي[١٢٥].

وهذه اللهجةُ تشيعُ على ألسنة الناس، ويُغالبها في الشياع وجهٌ آخرٌ هو إثباتُ التنوين هكذا " بقاضٍ وبملاه".

ومثلُ ذلك وقوفُهم على الأسماء المقصورة المنوّنة؛ إذ يظهرون التنوينَ فيقولون: فتًى وعصًا [فَتَنْ وعَصَنْ] والأصلُ أنْ يوقفَ عليها في المواقع الإعرابيّة الثلاثة بالألف "فتى ومثنّى، وعصا، ومُعلّى"، وقد يكونُ لرسمِ هذه التنوينات أثرٌ في التشبُّث بنطقها، ثُمَّ يتعزّزُ ذلكَ بطرائقِ الوقف التي يصطنعُها المدرّسون[١٢٦].

وبعدُ:

فقد يبدو أنّ ما تناثرَ في هذه الدراسة قد أخضعَ نمطين من الفروع متباعدين لنظرة واحدة؛ فشيءٌ ممّا عرضتُ له هو، عندَ المحدثين من الأخطاء الشائعة، وآخرُ، عندَهم، هو من المتقبّل غيرِ المنكر، الذي قد يُدخلُ بعضُهُ في بابِ التطوّرِ أو النموّ.

ولئن أُدخلَ بعضُ ذلكم في منحى النموّ ليصطدمنّ بثلاثة محاذيرَ، ينبغي أنْ يكونَ توافرُ واحدٍ منها داعيًا إلى التريّث، فكيف باجتماعها؟

أمّا الأوّل: فإنّ التطوّرَ أو التغيّرَ اللغويَّ ينبغي ألا يظلَّ منفلتًا عنانُهُ؛ فلا بدّ من شدّه، دومًا، إلى أصول اللغة، فإنْ لم يكن ذلك مجديًا في صدّه فإنّه – ولا شكَّ – يجدي في التقليل من اتّساعه.

وأمّا الثاني: فإنّ التطورَ قد يفرضُ نفسَه إذا لم يكن مصطدمًا بالأصول وناقضًا لها، وليس شيءٌ ممّا عرضتُ له إلاّ وله ما يقابلُه من الأصول الراسخة، وإلاّ نفعل ذلك فإنّ ظواهرَ مرفوضةً من مثل لغة " أكلوني البراغيثُ " تتدافعُ إلينا نمطًا من نموٍّ أو تطورٍ، أو انبعاثٍ من جذورٍ قديمةٍ، قِدمَ النحوِ أو قدمَ العربيّة.

وأمّا الثالثُ الأخيرُ: فإنني أرى أنّ علينا أنْ نميّزَ بينَ نموِّ الألفاظ وتطوّرها وتغيّرِ التراكيب أو الأساليب، فالألفاظُ المفردة ينحصرُ تأثيرُها فيها، فضلاً عن الحاجة إليها، ممّا قد يدعو إلى التعجّل في تقبّلها، بل اصطناعها، أمّا التراكيبُ فإنّ تأثيرَها يمتدُّ إلى نظامِ اللغة، فإنْ لم يكنْ هذا موجبًا تعجّلَ ردّها وجبَ أن يكونَ داعيًا إلى التريّث في فحصها واختبارها.

ثُمَّ لعلّه ينبغي في مثل هذا المقام أنْ أُؤكّدَ ما سبقَ بدءًا؛ أنّ غايةَ هذه الدراسة تنحصرُ في تقصّي أنماط هذه الظاهرة ومستنداتها، في محاولة تفسيريّة ترصدُها وتستقري ما يمكنُ من الأسباب التي أدّت إليها، ولم يكن من مقاصدها أنْ تدخلَها في بابِ الأخطاء الشائعة لتمنعَ استخدامَها، فليس التجرُّؤُ على هذا المقصدِ بمتأتٍّ إلاّ بتتبّعٍ شموليٍّ لكلّ ظاهرةٍ على حدة.

الهوامش

(١) يُنظرُ، ابنُ هشامٍ اللخميُّ، المدخلُ إلى تقويمِ اللسانِ، ص٢٨.

(٢) ابنُ جنّي، الخصائصُ، ج١، ص١٢.

(٣) قال محمّد ضاري حمادي، "ويبدو أنّ المجمعَ المصريَّ مندفعٌ في التساهل إلى المدى الذي تحرّجَ الأفرادُ المجوّزون كالنجارِ من الاندفاعِ إليه "[حركةُ التصحيح اللغويّ في العصرِ الحديث، ص٢٢١] وقال عبد الفتاح سليم: "المجمعُ في مقدّمة الميسّرين في اللغة حتّى كادَ

يجيزُ كلَّ استعمالٍ عُرِضَ عليه" [اللحنُ في اللغة، مظاهرُه ومقاييسُهُ، القسم الثاني، ص٤٦١].

(٤) الحريريُّ، درّةُ الغوّاصِ وشرحُها وحواشيها وتكملتُها، ص٨٤٣، وكلامُ الفرّاءِ ممّا رواه الجواليقيُّ في التكملة.

(٥) نهاد الموسى، اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص٢٦.

(٦) ابنُ جنّي، الخصائص، ج٢، ص١٠.

(٧) الموسى، اللغةُ العربيّةُ بينَ الثبوتِ والتحوّل، ص٣٥.

(٨) نقلاً عن نهاد الموسى، اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص١١٢.

(٩) كمال بشر، دراساتٌ في علمِ اللغة؛ القسمُ الثاني، ص١٢٨، ويُنظرُ، مطر، لحن العامّة، ص٣٥؛ الحاشية.

(١٠) ابنُ هشام اللخميُّ، المدخلُ إلى تقويمِ اللسان، ص٩.

(١١) يُنظرُ، السامرائيّ، النحوُ العربيُّ في مواجهةِ العصرِ، ص ١٠٩-١٧٥.

(١٢) يُنظرُ، الموسى، اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص٤٩.

(١٣) يُنظرُ، سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٢٢، وقد وصفَ الوجهَ التميميَّ بأنّه "أقيسُ الوجهين" [ينظر منه، ج٢، ص٣١٦] وابنُ جنّي، الخصائص، ج٢، ص١٠، وابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج١، ص١٠٨، وقد قال: "ويُروى عن الأصمعيِّ أنّه قال ما سمعتُهُ في شيءٍ من أشعارِ العربِ؛ يعني نصبَ خبرِ ما المشبّهةِ بليسَ".

(١٤) يُنظرُ، عمر، أخطاءُ اللغةِ العربيّةِ المعاصرة، ص١٥٤-١٥٦، والعربيّة الصحيحةُ؛ دليلُ الباحثِ إلى الصوابِ اللغويِّ، ص١١٧-١٢٦، وبشر، دراساتٌ في علم اللغة، ص٢٧٠.

(١٥) يُنظرُ، الموسى: اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص١٩-٥٥.

(١٦) يُنظرُ، بشر، دراساتٌ في علمِ اللغة، ص٢٨٦. ومثلُ تلكم الأمثلةِ مُثبتٌ لدى، عمر، أخطاءُ اللغةِ العربيّة، ص٣٠، وسليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٣٤، ٣٤٩، وجار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٤٦، ٣٧٦.

(١٧) يُنظرُ، ابنُ هشام، مغني اللبيب، ص٨٩٧-٨٩٩، حسن، النحوُ الوافي، ج٢، ص٥٦٤ وما بعدها.

(١٨) بعضُ هذه الأمثلةِ متناثرٌ دونَ رابطٍ لدى سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٠، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص١٠٣، ٣١٧، يعقوب، معجمُ الخطأ والصوابِ في اللغة، ص١٨، ١١٤، ١٣٣، ٢٨٣، ٣٤٦.

(١٩) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّةِ، كتابُ الألفاظِ والأساليبِ، ص ١٢٩.

(٢٠) بعضُ هذه الأمثلةِ متناثرٌ دونَ رابطٍ لدى: سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٣٤، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص١٢٥، يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٣٠٥.

(٢١) يُنظرُ، بشر، دراساتٌ في علم اللغة، ص٢٩٨.

(٢٢) الآياتُ الثلاثُ على الترتيب، يوسف، الآية ٤٣، والبروج، الآية ١٦، وآل عمران، الآية ٣.

(٢٣) يُنظرُ، حسن، النحوُ الوافي، ص٢، ص٤٧٣-٤٧٦.

(٢٤) يُنظرُ، ابنُ عقيل، شرحُ ابنِ عقيل، ص١، ص٤٧٧-٤٧٨، وابنُ هشام، أوضحُ المسالك، ج٢، ص٩٩.

(٢٥) يُنظرُ، الحريريُّ، دُرّةُ الغوّاص، ص١٥٢.

(٢٦) يُنظرُ: سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٨٨، عمر، أخطاءُ اللغةِ العربيّةِ المعاصرة، ص١٠٦، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص١٦٧.

(٢٧) يُنظرُ، ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٤، ص٣٨.

(٢٨) يُنظرُ، السامرائيّ، النحوُ العربيُّ في مواجهةِ العصرِ، ص ١٥٧.

(٢٩) يُنظرُ، حسني، النحوُ الشافي، ص١٣٧، ١٧٦.

(٣٠) يُنظرُ، ابنُ هشام، أوضحُ المسالك، ج٢، ص١٣٦-١٣٧.

(٣١) يُنظرُ، ابنُ عقيل، شرح ابنِ عقيل، ج١، ص٥٠٦.

(٣٢) حسن، النحو الوافي، ج٢،ص١٠٥؛ المتن والحاشية.

(٣٣) الآياتُ التي وردت فيها "رُدّ" مبنيّة للمجهول هي: يوسُفُ، الآية ٣٥، والنساء، الآية ٩١، والأنعام، الآيتان ٢٨، ٦٨ ، ويونُسُ، الآية٣٠، وقراءةُ الكسرِ في بعضِ هذه الآياتِ أشار إليها ابن هشام في أوضح المسالك، ج٢، ص١٣٦-١٣٧، وتخريجها مثبتٌ في حاشيةِ المحقّق.

(٣٤) يُنظرُ، ابنُ هشام، مغني اللبيب، ص٢٢٧.

(٣٥) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّة، كتابُ الألفاظِ والأساليب، ص١ -٣، وتبعه في ذلك عمر، العربيّةُ الصحيحةُ، ص١٤٧.

(٣٦) يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٤١٧، وبشر، دراساتٌ في علمِ اللغة، ص٢٩٧-٢٩٨، جار الله، الكتابةُ الصحيحة، ص٢٩٣، ٣٧٩.

(٣٧) الأمثلةُ باختلافٍ والتسويغُ بتمثالٍ مثبتان لدى عبّاس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥١٩. والراجحي، التطبيقُ النحويُّ، ص١٠٤، وحسني، النحوُ الشافي، ص١٧٥.

(٣٨) ابنُ هشامٍ، مغني اللبيب، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٣٩) بعضُ هذه الأمثلةِ ذكره سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٣٤، وجار الله، الكتابةُ الصحيحة، ص٨٤، ١٤٨، ٢٢٠.

(٤٠) يُنظرُ، الحريريُّ، درّة الغوّاص، وقد تبعه بعضُ المحدثين، منهم جار الله، الكتابة الصحيحة، ص٤٠٢، ويعقوب، معجم الخطأ، ص٢٧١.

(٤١) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّة، كتابُ الألفاظِ والأساليب، ص٥٠، وتبعه في إجازةِ ذلك عمر، العربيّةُ الصحيحة، ص١٥٦.

(٤٢) ذكرَ بعضَ الأمثلةِ سليم، اللحن في اللغة، ص٣٥٢، وجار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٨٩-٣٩٠.

(٤٣) يُنظرُ، سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٥٩، وابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٧، ص١١٩، ١٢٢ وهو خطأ عند إميل يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٢٣٨، جار الله، الكتابةُ الصحيحة، ص٣٧٠، ولكنّه جائزٌ عند أحمد مختار عمر، العربيّةُ الصحيحةُ، ص١٤٩-١٥٠.

(٤٤) يُنظرُ، مجمعُ اللغة العربيّة، كتابُ الألفاظ والأساليب، ص ١٨٢-٢٠٢، وهو لحنٌ عند بعض المحدثين [يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٤١٨].

(٤٥) أشار إلى أمثلة من هذا بشر، دراسات في علم اللغة، ص ٢٨٨، يعقوب، معجم الخطأ، ص١٥٧، عمر، أخطاء اللغة العربيّة، ص١٦٧، الموسى، اللغةُ العربيةُ وأبناؤها، ص١٠١، السامرائي، العربيّةُ تاريخٌ وتطورٌ، ص٢٥٠.

(٤٦) يُنظرُ، سليم، اللحن في اللغة، ص٣٢٢.

(٤٧) يُنظرُ، سليم، اللحن في اللغة، ص٣٤٩، جار الله: الكتابةُ الصحيحةُ: ١١٠.

(٤٨) يُنظرُ، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٢٨٥.

(٤٩) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣١١.

(٥٠) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣١٩.

(٥١) يُنظرُ، ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٢، ص٨٢، وابنُ هشام، شرحُ شذور الذهب، ص١٨١.

(٥٢) شوقي ضيف، تيسيرُ النحوِ التعليميّ قديمًا وحديثًا، ص ١٢٤-١٢٥.

(٥٣) عمر، العربيّةُ الصحيحةُ، ص٦٠.

(٥٤) الحلواني، الواضحُ في النحوِ والصرفِ، ص٣١٣، و يُنظرُ منه، ص٣١٠.

(٥٥) حسني، النحوُ الشافي، ص٤٣٩.

(٥٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٤٨-٣٤٩.

(٥٧) ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٢، ص٧٧-٧٨، وينظر منه، ج٢، ص٨٤.

(٥٨) حسني، النحوُ الشافي، ص٤٤٢.

(٥٩) يُنظرُ، شوقي ضيف، تيسير النحو، ص١٢٥، وتيسيرات لغويّة، ص٢٩، حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٣٤٥، الحلواني، الواضحُ في النحوِ، ص٣٠٠.

(٦٠) يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٢٤، ٣٦٣، وثَمّ أمثلة لهذه الظاهرة لدى، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٢٤٢، يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٣٢٨، عمر، أخطاءُ اللغةِ العربيّة، ص١٦٦.

(٦١) يُنظرُ، عبد الفتاح سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٢٤، ٣٤٤، ٣٦٣، وثَمّ أمثلةٌ لدى جار الله: الكتابةُ الصحيحةُ، ص ١٦٨، عمر، أخطاءُ اللغة العربيّة، ص١٤٧، ١٦٥.

(٦٢) يُنظرُ، ابنُ عقيل، شرحُ ابنِ عقيل، ج٢، ص٦١١-٦١٥.

(٦٣) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّة، كتابُ الألفاظ والأساليب، ص ١٤٨، ولكنّ هذه الظاهرة تعدُّ خطأً عندَ غيرِ واحدٍ من المحدثين، يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٨٨، يعقوب، معجم الخطأ، ص٢٦٢، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٧٩.

(٦٤) ضيف، تيسيرُ النحوِ، ص١١٥.

(٦٥) يُنظرُ، الحلواني، الواضحُ في النحوِ، ص٢٦٠.

(٦٦) سيبويه، الكتابُ، ج٢، ص٩٨-٩٩.

(٦٧) سيبويه، الكتابُ، ج١، ص١٠١.

(٦٨) يُنظرُ، سيبويه، الكتابُ، ج١، ص٢٦.

(٦٩) يُنظرُ، سيبويه، الكتابُ، ج١، ص٩٩.

(٧٠) حسني، النحو الشافي، ص٤٨٤.

(٧١) الحلواني، الواضحُ في النحوِ، ص٢٦٠.

(٧٢) ضيف، تيسيرُ النحو، ص١١٥.

(٧٣) ينظرُ، ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٧، ص٨٦.

(٧٤) يُنظرُ، سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١١٢-١١٣، وابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٢، ص٣٦، ٣٨، وج٩، ص٩.

(٧٥) يُنظرُ، ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٣، ص١١٢.

(٧٦) أمثلةُ هذه الظاهرة متناثرةٌ لدى، سليم، اللحنُ في اللغة، ص ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢، ٤١٧، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٣٨، بشر، دراساتٌ في علمِ اللغة، القسم الثاني، ص ١٤٥.

(٧٧) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّة، كتابُ الألفاظِ والأساليبِ، ص ١٣٨-١٣٩.

(٧٨) حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٣٤.

(٧٩) يُنظرُ، ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٧، ص٨٦.

(٨٠) يُنظرُ، حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٩١.

(٨١) يُنظرُ، حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٩٤.

(٨٢) يُنظرُ، الحريريُّ، درّة الغواصّ، ص٦٨٧، وثمّ أمثلةٌ لهذه الظاهرة لدى، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٠، يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٢٥٦، ٢٦٢.

(٨٣) يُنظرُ، ابنُ هشام، مغني اللبيب، ص٦٣.

(٨٤) يُنظرُ، حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٨٨.

(٨٥) ضيف، تيسيراتٌ لغويّة، ص١٠٦-١٠٧.

(٨٦) حسن، النحو الوافي، ج٤، ص١٣٠، ومثلُ ذلك لدى، ضيف، تيسيرات لغويّة، ص١١٤، حسني، النحو الشافي، ص٤٩٧.

(٨٧) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٧٩.

(٨٨) ابنُ يعيش، شرحُ المفصّل، ج٢، ص٢٥، ويُنظرُ، الحريريُّ، دُرّةُ الغوّاص، ص١٣٥، فقد عدّ "إيّاك الأسدَ وإيّاك الحسدَ" لحنًا.

(٨٩) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٩، ٣٠٣، ومثلُ ذلك لدى الزمخشريّ وشارحِه ابنِ يعيش، يُنظرُ، شرحُ المفصّل، ج٢، ص٥١.

(٩٠) عبده الراجحيّ، التطبيق النحويّ، ص٢٥٩.

(٩١) الحلواني، الواضحُ في النحوِ، ص٢٨٢.

(٩٢) يُنظرُ، الحريريّ، درّة الغوّاص، ص٩٧، وقد وصفه بأنّه من أفحشِ الخطأ، وابنُ يعيش، ج٤، ص١٠٨.

(٩٣) يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٢٠، ٣٣٣، ٤١٠، مختار، الخطأ في اللغة، ص١٧٧، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣١٠، يعقوب، معجم الخطأ، ص٣٤٢، ٣٨٠.

(٩٤) حسني، النحو الشافي، ص٣٠٣.
(٩٥) يُنظرُ، حسني، النحو الشافي، ص٣١٨.
(٩٦) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّةِ، كتابُ الألفاظِ، ص٢٠٠، ضيف، تيسيراتٌ لغويّةٌ، ص١٥٧.
(٩٧) يُنظرُ، اللخميُّ، المدخلُ إلى تقويمِ اللسانِ، ص١٠٨.
(٩٨) ثَمّ أمثلةٌ لدى، سليم، اللحنُ في اللغةِ، ص٣١٩، ٤١٦، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٦٠، ١١٠، ١١١، الموسى، اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص٩٨.
(٩٩) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيةِ، كتابُ الألفاظِ، ص٤٧.
(١٠٠) يُنظرُ، ضيف، تيسيراتٌ لغويّةٌ، ص١٧٦.
(١٠١) يُنظرُ، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٢٠٤، ٣٢٣.
(١٠٢) يُنظرُ، الحريريُّ، درّة الغوّاص، ص٢٦١.
(١٠٣) يُنظرُ، الحريريُّ، درّة الغوّاص، ص٧٦٢-٧٦٣، وقد أشار إلى نماذجَ من هذه الظاهرة يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٩٥، الموسى، اللغة العربيّة وأبناؤها، ص٨٠ وأجاز ذلك حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٢٨٧؛ المتن والحاشية.
(١٠٤) يُنظرُ، بشر، دراساتٌ في علمِ اللغةِ، القسمُ الثاني، ص ١٤٣، ولا يخلو كتابٌ من كتبِ اللحنِ والأخطاءِ الشائعةِ من التنبيه إلى هذا، يُنظرُ، عمر، العربيّةُ الصحيحةُ، ص ١٦٠، وأخطاءُ اللغةِ العربية، ص١٩٠، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣١٨، يعقوب، معجمُ الخطأ، ص٣٤٧.
(١٠٥) يُنظرُ، ابنُ يعيشَ، شرحُ المفصّلِ، ج٤، ص٩٠.
(١٠٦) يُنظرُ، شوقي ضيف، تيسيراتٌ لغويّةٌ، ص١٤٥.
(١٠٧) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٤٩.
(١٠٨) يُنظرُ، نهاد الموسى، اللغةُ العربيّة بين الثبوتِ والتحوّلِ، ص١٠-١٢، ١٩-٣٥، ٤٤-٥٠.
(١٠٩) يُنظرُ، عدنان الخطيب، العيدُ الذهبيُّ لمجمعِ اللغةِ العربيّةِ، ص٧١، ٢٧٠.
(١١٠) يُنظرُ، عمر، العربية الصحيحة، ص١٧٢، وقد قَبِلَ المجمعُ هذا الأسلوبَ، يُنظرُ، الخطيب، العيدُ الذهبيُّ، ص٧٢.
(١١١) يُنظرُ، ابنُ هشامٍ، مغني اللبيب، ص٦٦٥-٦٦٧، وابنُ عقيلٍ، شرحُ ابن عقيلٍ، ج٢، ص٤٩-٥١.
(١١٢) بعضُ هذه الأمثلة لدى، سليمٍ، اللحنُ في اللغة، ص٣٢٩، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص١٣٣، ١٦٧، ٣٦٥. وإبراهيم السامرائي، العربيةُ تاريخٌ وتطورٌ، ص٢٥١.
(١١٣) يُنظرُ، حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٦٣٨، ٦٣٩.
(١١٤) يُنظرُ، الخطيب، العيدُ الذهبيُّ، ص٢٢٨، وشوقي ضيف، تيسيراتٌ لغويّةٌ، ص١٣٩، وقد وقعَ هذا الأسلوبُ في كلام داغر فقال، "يَنسَوْنَ حتّى أبسطَ القواعدِ" [يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٥٥].
(١١٥) يُنظرُ، الموسى، اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها، ص١٤٧.
(١١٦) يُنظرُ، حسن، النحوُ الوافي، ج٣، ص٥٦٥، ٦٤٠.
(١١٧) يُنظرُ، حسن، النحوُ الوافي، ج٣، ص٥٥٥، ٦٢٧.
(١١٨) هذه الأمثلةُ متناثرةٌ لدى، سليمٍ، اللحنُ في اللغــة، ص ٣٣٢، ٤١٠، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٥٠، ٧٧، ٣٨٤، بشر، دراسات في علمِ اللغةِ، ص٢٩٨-٢٩٩.
(١١٩) يُنظرُ، حسن، النحوُ الوافي، ج٣، ص٣٩٦-٣٩٧، سليم، اللحنُ في اللغة، ص٣٦٦، ٤٣٣، ٤٤٩، جار الله، الكتابةُ الصحيحةُ، ص٣٣٨، السامرائي، العربيّةُ تاريخٌ وتطورٌ، ص٢٥٢.
(١٢٠) يُنظرُ، سليم، اللحنُ في اللغةِ، ص٣٢٥، مختار، أخطاءُ اللغة، ص١٨٦.
(١٢١) يُنظرُ، سليم،اللحنُ في اللغةِ، ص٣٢٥، جار الله، الكتابةُ الصحيحة، ص٤١، ٣٨٤.
(١٢٢) يُنظرُ، مجمعُ اللغةِ العربيّة، كتابُ الألفاظ، ص٨٨-٩٢.
(١٢٣) يُنظرُ، ابنُ يعيشَ، شرحُ المفصّلِ، ج٣، ص١٣٥.
(١٢٤) يُنظرُ، ربّاع، ملامحُ من إشكالاتِ الإملاءِ والأداءِ في العربيّةِ، ص١٧٢-١٧٣.
(١٢٥) يُنظرُ، سيبويه، الكتابُ، ج٤، ص١٨٣، وابنُ يعيشَ، شرحُ المفصّلِ، ج٩، ص٧٥.
(١٢٦) يُنظرُ، ربّاع، ملامحُ من إشكالاتِ الإملاءِ والأداءِ في العربيّةِ، ص١٧١.

المصادر والمراجع

ابنُ جنّي، الخصائص، تحقيق، محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٦٤، دار العلوم الحديثة، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة.

ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق بركات يوسف هبود، ١٩٩٤، دار الفكر، بيروت. شرح شذور الذهب، تحقيق، محمّد ياسر شرف، ١٩٩٠، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ١٩٧٩، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة.

ابنُ يعيشَ، شرحُ المفصّلِ، عالمُ الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة.

بشر، كمال، ١٩٩٨، دراساتٌ في علم اللغةِ، دار غريب، القاهرة. ١٩٦٩، دراساتٌ في علمِ اللغةِ؛ القسم الثاني، دار المعارف بمصر.

جار الله، زهدي، ١٩٧٧، الكتابةُ الصحيحةُ، الأهليّة للنشر والتوزيع، بيروت.

الحريريّ، درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق

وتعليق، عبد الحفيظ فرغلي علي، ١٩٩٦، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلاميّ، القاهرة، الطبعة الأولى.
حسن، عبّاس، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة التاسعة.
حسني، محمود، ١٩٩١، النحو الشافي، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى.
الحلواني، محمّد خير، الواضح في النحو والصرف، دار المأمون للتراث، دمشق.
حمادي، محمد ضاري، ١٩٨٠، حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، دار الرشيد للنشر.
الخطيب، عدنان، ١٩٨٦، العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
الراجحي، عبده، ١٩٨٣، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت.
ربّاع، محمّد، ١٩٩٩، ملامحُ من إشكالاتِ الإملاءِ والأداءِ في العربيّة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٣، العدد ١.
السامرائيّ، إبراهيم، ١٩٩٣، العربيّةُ تاريخٌ وتطورٌ، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى. ١٩٩٥، النحوُ العربي في مواجهةِ العصر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
سليم، عبد الفتاح، ١٩٨٩، اللحنُ في اللغةِ، مظاهره ومقاييسه، دار المعارف.
سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
ضيف، شوقي، ١٩٨٦، تيسير النحو التعليميّ قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف. ١٩٩٠، تيسيرات لغويّة، دار المعارف.
عمر، أحمد مختار، ١٩٩٣، أخطاءُ اللغةِ العربيّةِ المعاصرةِ عندَ الكتابِ والإذاعيّين، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانيـة. ١٩٨١، العربيّةُ الصحيحةُ؛ دليلُ الباحثِ إلى الصوابِ اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعةُ الأولى.
اللخميّ، ابن هشام، المدخل إلى تقويمِ اللسان وتعليم البيان، دراسة وتحقيق، مأمون بن محيي الدين، ١٩٩٥، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.
مجمعُ اللغةِ العربيّة، ١٩٧٧، كتابُ الألفاظِ والأساليبِ، القاهرة.
مطر، عبد العزيز، ١٩٨١، لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، دار المعارف، الطبعة الثانية.
الموسى، نهاد، ١٩٧٦، اللغة العربيّة بين الثبوت والتحوّل؛ مثلٌ من ظاهرةِ الإضافة، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد ١٣. ١٩٩٠، اللغة العربية وأبناؤها؛ أبحاث في قضيّة الخطأ وضعف الطلبة في اللغةِ العربيّة، مكتبة وسام، الأردنّ.
يعقوب، إميل، ١٩٨٣، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى.

Receding of Basic Rules and Spreading of Branches in Arabic Syntax

*M. Ali Rabba'a**

ABSTRACT

In modern age, the presentation of commonly used Arabic structures, in their traditional forms, by Arabs and grammarians, reveals that there is a number of dominant structures, at present, which may be attributed to rules that had never reached the rank of basic rules which might be measured by ancient people. These branches or secondary rules have almost surmounted the basic rules and never oblilerated them; The secondary rule became a basic rule, the latter was slackened or even was weakened. Some of them were not restricted to what is used only but even extended to some modern syntax to come, neglecting the basic rules, although unintentionally. This study investigated patterns of this phenomenon and its evidence, in an attempt to record its dimension and search for reasons leading to it as this phenomenon overlaps with all syntactic areas.

* Faculty of Arts, Al-Najah University, Nablus, Palestine. Received on 1/7/2002 and Accepted for Publication on 26/12/2002.